مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN: 2708-5783) ISSN: 2707-5508
الآداب للدراسات اللغوية والأدبية
16 العدد السادس عشر
ديسمبر 2022
OPEN ACCESS

توظيف ابن الخشَّاب للشواهد الشعريَّة في كتابه (المرتجل في شرح الجُمل) وموقف النحويين منها

د. وداد بنت أحمد بن عبدالله القحطاني*
walqahtany@ksu.edu.sa

تاريخ الاستلام: 2022/08/07م	تاريخ القبول: 2022/10/18م

ملخص:

يدرس البحث توظيف ابن الخشَّاب للشواهد الشعريَّة في كتابه (المرتجل في شرح الجُمل) وموقف النحويين منها، وهو موضوع يحتاج إلى الدراسة والبحث فيه؛ لمعرفة طريقة توظيف الشواهد عندهم في الاستدلال بها. ويمثِّل ابن الخشَّاب أحد نحاة القرن السادس أنموذجًا لنحويي عصره، الذي احتذى نهج مَنْ سبقه في كتاب المرتجل، فكانت الشواهد الشعرية عنده لها القدح المعلَّى على باقي أنواع الشواهد السماعيَّة في كتابه، وقد قُسِّم إلى: مقدمة، وتمهيد، وستة مطالب تبيّن طريقة توظيف ابن الخشاب للشواهد الشعريَّة. وقد خَلص إلى نتائج من أهمها: أنَّ أكثر مواضع توظيف ابن الخشَّاب للشواهد الشّعريَّة كانت لبيان اطراد القاعدة، ولم ينسب أغلب الشَّواهد الشعرية لقائلها، كما هي عادة النحويين. وأحيانًا يوظِّف أكثر من شاهد شعري لبيان صحة الاستعمال النحوي في المسألة الواحدة، وجميع شواهده التي استشهد بها جاءت في عصور الاحتجاج ماعدا بيتًا ذكره لأبي نواس من باب التمثيل وتوضيح ما أُخذ عليه فيه.

الكلمات المفتاحية: ابن الخشَّاب النحوي، المرتجل، توظيف الشاهد الشعري، الاطراد.

* أستاذ النحو والصرف المشارك - قسم اللّغة العربيّة وآدابها - كليَّة الآداب - جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: القحطاني، وداد بنت أحمد بن عبدالله، توظيف ابن الخشَّاب للشواهد الشعريَّة في كتابه (المرتجل في شرح الجُمل) وموقف النحويين منها، مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، كلية الآداب، جامعة ذمار، اليمن، ع16، 2022: 189-234.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

العدد السادس عشر 16
ديسمبر 2022

مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
الآداب للدراسات اللغوية والأدبية

OPEN ACCESS

Poetic Evidence Employment in Ibn Al-Khashab's Book *Al-Murtajjal Fi SharH Al-Jumal"* and the Grammarians' Persepective

Dr. Wedad Bint Ahmed Bin Abdullah Al-Qahtani*

walqahtany@ksu.edu.sa

Received: 07/08/2022	Acceptance: 18/10/2022

Abstract:

This study investigated how Ibn Al-Khashab employed the Poetic Evidence in his book, "Al Murtajjal Fi SharH AlJumal" in relation to other grammarians' perspectives. The significance of this research lies in the need to understand evidence application and the eminent scholarly position Ibn Al-Khashab enjoyed with reference to poetic and perceptual evidences in the Sixth Century. This study is divided into an introduction and six sections all covering that explain how Ibn Al-Khashab employed Poetic evidence. The study revealed that Ibn Al-Khashab most frequently used poetic evidence to show the recurring trend of grammar rules, without attributing such evidences to their original speakers as was the case with grammarians. In addition, he sometimes employed more than one Poetic Evidence for the same issue to demonstrate the accuracy of the grammatical use. All the evidence Ibn Al-Khashab cited originated from the era of argumentation movement ,' except for a verse he mentioned to Abu Nawas for the sake of representation and clarification of what he was criticized for.

Keywords: Grammarian Ibn Al-Khashab, Al-Murtajjal, Employment of Poetic Evidence, Recurring.

*Associate Professor of Syntax and Morphology, Department of Arabic Language, Faculty of Arts, King Saud University, Saudi Arabia.

Cite this article as: Al-Qahtani, Wedad Bint Ahmed Bin Abdullah, Poetic Evidence Employment in Ibn Al-Khashab's Book *Al-Murtajjal Fi SharH Al-Jumal"* and the Grammarians' Persepective, Journal of Arts for linguistics & literary studies, Faculty of Arts, Thamar University, Yemen, issue 16, 2022: 193 -234.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

المقدمة:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مَنْ لا نبيّ بعده، وعلى ومَنْ سار على نهجه إلى يوم الدين. أما بعد،

فقد حظي الشاهد الشعري على وجه الخصوص باهتمام النحويين، فكان العنصر الغالب في دراساتهم، والدعامة الأولى لهم، إذ وجدوا فيه المادة الخصبة التي يستقون منها الأساليب المتنوعة، والاستعمالات الكثيرة، فاستشهدوا به على القواعد النحوية، واستنباط الأحكام منها، حتى غدا لفظ الشاهد مقصورًا على الشعر دون غيره.

وهذا الأمر مَلحوظ عندهم بدءًا من كتاب سيبويه، مرورًا بالمتقدمين والمتأخرين منهم؛، الأمر الذي دفعهم إلى الحرص على فصاحة الشعر فحدّدوا له إطارًا زمانيًّا، وآخر مكانيًّا. وتُعدّ الشواهد الشعريّة في كتاب المرتجل في شرح الجُمل لابن الخشَّاب صورة تمثِّل منهج نحاة القرن السادس في التعامل مع هذا النوع من الشواهد.

ورأيتُ أنَّه نوع من أنواع السماع جدير بالدراسة، واستقر رأيي على عنوان الدراسة وهو: **توظيف ابن الخشَّاب للشواهد الشعريَّة في كتابه (المرتجل في شرح الجُمَل) وموقف النحويين منها.**

ومن أهم أسباب اختياري للموضوع:

- إبراز جهود ابن الخشاب، وإحياء سيرة عالمٍ من أميز علماء عصره في القرن السادس الهجري؛ إذ بلغ في علمه درجة أبي عليّ الفارسي.
- الكشف عن منهجه في توظيف الشاهد الشعري، الذي يُعدّ أكثر أنواع السماع التي احتج بها، فقد بلغت (122) شاهدًا شعريًّا.

وسعى البحث إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما موقف ابن الخشاب من الاستشهاد بالشواهد الشعريَّة عند الجرجاني في كتابيه: الجمل وشرح الجمل؟

- ما مكانة الشاهد الشعري بين أنواع السماع الأخرى في كتاب المرتجل؟

- ما الموضوعات التي تضمنت توظيف ابن الخشاب للشواهد الشعرية؟

- ما أكثر الموضوعات التي وظَّف فيها الشاهد الشعري؟

- ما موقف النحويين من هذه الشواهد؟

- ما منهجه من الشواهد التي خالفت اطّراد القاعدة النَّحوية؟

ويهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- بيان موقف ابن الخشَّاب من الاستشهاد بالشواهد الشعريَّة عند الجرجاني في كتابيه: الجمل وشرح الجمل.

- إبراز مكانة الشاهد الشعري في كتاب المرتجل.

- تناول الموضوعات التي تضمنت توظيف ابن الخشاب للشواهد الشعرية بالتحليل والتفصيل.

- بيان أكثر الموضوعات التي وظَّف فيها الشاهد الشعري.

- معرفة موقف النحويين من هذه الشواهد، وكيفية توظيفها عندهم.

- منهجيته في التعامل مع الشواهد التي خالفت اطِّراد القاعدة النحويَّة.

أمَّا الدراسات السابقة، فقد حظِيَ كتاب المرتجل لابن الخشَّاب باهتمام بعض الباحثين، فجاءت دراستهم على قسمين: قسم أفرد ابن الخشاب وكتابه المرتجل بالدراسة، وقسم آخر تناوله في سياق الموازنة بينه وبين غيره من شرَّاح الجمل.

فمن القسم الأول، بحث عنوانه: **ابن الخشَّاب نحويًّا لغويًّا فقيهًا**، لأميرة أبكر عبد المولى، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، منشور في مجلة الدراسات اللُّغويَّة والأدبيَّة، مج22، يناير: 2021م. ويهدف البحث إلى تحليل الأسس الفكرية التي بنى عليها ابن الخشَّاب قواعده وضوابطه، وتوضيح مدى مرونتها من خلال المقارنة بين القدماء، والدَّعوات المتجددة إلى تيسير النحو.

وبحث آخر عنوانه: **قضايا الخلاف النَّحوي في كتاب المرتجل عند ابن الخشَّاب**، لآية محمود محمد شاكر، المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة أسيوط، إبريل:2021م. تناول البحث مسائل الخلاف النحوي في كتاب المرتجل، وبيان موقف ابن الخشَّاب منها.

ومن القسم الثاني، بحث عنوانه: **شرح الجمل بين ابن الخشاب و ابن عصفور**، لرمضان خميس عباس القسطاوي، كلية اللغة العربية، جامعة المنصورة. (د.ط، د.ت). وكان هدفُ البحث الموازنة بين منهج ابن الخشَّاب في المرتجل في شرح جمل الجرجاني، وابن عصفور في شرحه جمل الزجاجي، ومن ضمن الموازنة تناول منهج ابن الخشَّاب في الشعر على وجه العموم.

وهذه الدراسة تختلف عن بحثي في الهدف والمنهج، فدراستي مركزة على طريقة توظيفه للشاهد الشعري تحديدًا، ووصف أسلوبه في عرض الشاهد، ومقارنته بتوظيف النحويين لتلك الشواهد.

وبحث آخر بعنوان: **شروح جمل الجرجاني: دراسة موازنة**، لأمجاد بنت صالح الحفير، رسالة ماجستير، جامعة القصيم، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، 2016م. وعنيت تلك الدراسة بالموازنة بين شُروح الجمل، ومنها شرح ابن الخشَّاب، وجاء الحديث عن الشعر إجمالًا دون تفصيل.

وقد اتَّبعتُ في البحث المنهج الوصفي التحليلي، القائم على الاستقراء والتتبع لمواضع الشواهد الشعرية في المرتجل. وموقف النحويين منها. واقتضت طبيعة البحث أنْ يتكوَّن من: مقدمة ذكرتُ فيها: أهمية الموضوع، وسبب الاختيار، وتساؤلات البحث وأهدافه، والدراسات السَّابقة، والمنهج المتبع في الدراسة، ثم تمهيد يشمل: التعريف بابن الخشَّاب، وموقفه من الشواهد الشعرية عند الجرجاني في كتابيه الجمل وشرحه، والشاهد الشعري ومكانته بين مراتب السماع الأخرى عند ابن الخشاب. ثم مطالب ستة، هي:

1- توظيف الشاهد الشعري في بيان اطِّراد القاعدة النّحويَّة.

2ـتوظيف الشَّاهد الشِّعري لبيان ما خالف اطراد القاعدة النّحويَّة.

3ـتوظيف الشاهد الشعري لبيان صحة الاستعمالات اللُّغويَّة والنَّحويَّة.

4- توظيف الشَّاهد الشِّعري لبيان آراء النَّحويين.

5- توظيف الشَّاهد الشِّعري في التحليل الإعرابي، وتعدد أوجه الإعراب.

6- توظيف الشاهد الشعري لأكثر من حكم في المسألة الواحدة.

ثم خاتمة بأهم نتائج البحث، وقائمة بالمصادر والمراجع.

التمهيد:

أوّلًا: التعريف بابن الخشَّاب: نشأته وحياته العلميَّة ومؤلَّفاته

هو أبو محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد المعروف بابن الخشَّاب البغدادي[1]، ولد في بغداد عام (492هـ)، وتكاد التراجم تتفق على أنه أعلم أهل زمانه[2]؛ حتى قيل: إنَّه في درجة أبي علي الفارسي. وكانت له معرفة تامَّة بالأدب، واللغة، والنحو، والحديث، والمنطق، والفلسفة، والحساب، والهندسة، وما من علم من العلوم إلا وكانت له فيه يد حسنة.

شيوخه[3]: قرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي وغيره، وأخذ النَّحو عن أبي بكر بن جوامرد القطَّان، وابن الشَّجري، وأخذ الحساب والهندسة على أبي بكر بن عبد الباقي الأنصاري، والفرائض على أبي بكر المرزوقي، وسمع الحديث من أبي الغنائم الترسي، وأبي القاسم بن الحصين، وأبي العز بن كادش وجماعة.

تلاميذه[4]: سمع منه أبو سعد السمعاني، وأبو أحمد بن سكينة، وأبو محمد بن الأخضر.

أمَّا عن حياته فقد وصفته المصادر[5] بأنَّه ثقة في الحديث، صدوقًا نبيلًا حُجَّة، طيِّب الأخلاق، ومع هذا فقد كان بخيلًا مبتذلًا في ملبسه وعيشه، وكان يُكثر من لعب الشطرنج مع العوامّ، وكان ظريفًا ذا نوادر، ولم يتزوَّج، ولا تسرَّى.

أهم مؤلفاته[6]:

- كتاب المرتجل في شرح جمل الجرجاني، وترك أبوابًا من وسط الكتاب لم يتكلم عنها[7]. وطُبع في دمشق بتحقيق ودراسة علي حيدر، عام 1972م. وهو موضع دراستي في هذا البحث.

وهناك مصنفات له لم تصلنا، منها:

- شرح اللمع لابن جني، ولكنه لم يتمّه.

- الرد على ابن بابشاذ في شرح الجمل.

- الرد على الخطيب التبريزي في كتاب: تهذيب إصلاح المنطق.

- شرح مقدمة الوزير ابن هبيرة في النحو.

- الرد على الحريري في مقاماته.

وقد وقف كتبه على أهل العلم.

وفاته[8]: توفي -رحمه الله- عشيَّة الجمعة ثالث رمضان، سنة (567هـ) بباب الأزج بدار أبي القاسم، وصُلِّي عليه يوم السبت بجامع السلطان، ودفِن بمقبرة أحمد، بباب حرب.

ثانيًا: الشاهد الشعري ومكانته بين مراتب السماع الأخرى عند ابن الخشاب

يقصد بالشاهد عند إطلاقه بأنَّه: "قول عربي لقائل موثوق بعربيته، يُورد للاحتجاج والاستدلال به على قول أو رأي"[9]. ويقصد به آية قرآنية أو حديث أو كلام العرب شعره ونثره.

وكلمة الشَّاهد أكثر ما تطلق على الشَّاهد الشعري، الذي نال اهتمامًا خاصًّا من النَّحويين فهو ديوان العرب، حتى وجدنا مِنهم مَن جمع الشواهد الشعرية في مصنَّفات خاصة، واعتنى بترتيبها وشرحها كما في شرح أبيات سيبويه للسيرافي، وشرح شواهد المغني للسيوطي، وخزانة الأدب للبغدادي.

وهذا الاهتمام من النحويين دفعهم إلى وضع ضوابط يُحكم بها على فصاحة الشاهد، وصحة الاستشهاد به، والتزموا بمعايير مكانيَّة وزمانيَّة، فيُحتجُّ بكلام الفصحاء الموثوق بعربيتهم، وحددوا أماكن هؤلاء الفصحاء، وهم: وقيس، وتميم وأسد، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم[10].

ومن حيث الزمان فينتهي الاحتجاج بالشعر "حتى منتصف القرن الثاني سواء أسكنوا الحضر أم البادية... أمَّا أهل البادية فقد استمر العلماء يدوِّنُون لغاتهم حتى فسدت سلائقهم في القرن الرابع الهجري"[11]. وقد قسَّموا الشعراء إلى أربع طبقات[12]: الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، كامرئ

القيس، والأعشى. والطبقة الثانية: المخضرمون، كلبيد، وحسَّان بن ثابت، الطبقة الثالثة: المتقدِّمون، كجرير والفرزدق، والطبقة الرابعة: المولَّدُون، كبشَّار بن بُرد وأبي نُوَاس. فأجمعوا على الاستشهاد بالطبقتين الأوليين، وأمَّا الثالثة فالصَّحيح صحة الاستشهاد بها، وأمَّا الطبقة الرابعة فالصحيح عدم الاستشهاد بكلامهم. وقيل يستشهد بكلام الموثوق منهم، فقد استشهد الزمخشري بشعر أبي تمام[13].

وابن الخشَّاب في كتابه المرتجل اقتفى منهج السابقين من العلماء فقد اهتم بالشاهد الشعري اهتمامًا كبيرًا، فلا تكاد تخلو صفحات كتابه المرتجل من هذه الشواهد التي غلبت في العدد شواهد السماع الأخرى، حيث بلغت (122) بيتًا، وتنوَّعت هذه الشَّواهد بين الشعر والرجز في عصور الاحتجاج المختلفة، ماعدا بيتًا لأبي نواس ذكره للتمثيل وبيان ما أُخِذ عليه فيه[14].

وأغلب الشواهد الشّعرية وظَّفها في اطّراد القاعدة النحوّية، وما جاء مخالفًا لذلك الاطراد يوظّفه تحت مصطلح الضرورة أو لغة معينة، أو أسلوب خاص بالشِّعر دون النثر. كما أنَّه كان يذكر البيت الشعري كاملًا أحيانًا[15]، وتارة يذكر شطر البيت الذي فيه الشَّاهد[16]، وفي الغالب لا ينسب الشاهد لقائله، ويذكره بعبارة (قول الشاعر)[17] أو (قوله، أو قال)[18]، أو (وأنشدوا)[19].

وفي مواضع يكرر ذكر الشاهد كما في حديثه عن دخول (ما) على (ليتما، ولعلَّما)[20]. وقد يستشهد على القاعدة الواحدة بأكثر من شاهد شعري، وقد يكون الاستشهاد لأكثر من مسألة بشاهد واحد. وأحيانًا عند ورود شواهد متنوعة يقدم شاهد القرآن الكريم على الشاهد المصنوع، وقد يحدث العكس، ثم يأتي بالشاهد الشعري، ولم يتخلَّف عن ذلك إلا في موضع واحد[21].

وسيأتي تفصيل ذلك عند الحديث عن طريقته في توظيف الشعر.

ثالثا: موقف ابن الخشاب من الاستشهاد بالشاهد الشعري عند الجرجاني في الجمل وشرحه

صنَّف الإمام عبد القاهر الجرجاني (471هـ) كتابًا عُرف بـ(الجُمَل في النَّحو)[22]، ويُعدّ من المتون العلميَّة المشهورة، وهو كتاب موجز يشمل القواعد الأساسية في تعلم النحو، عرضه بأسلوب سهل المأخذ، ويقع في مقدمة مختصرة، وخمسة فصول، مرتب وفق نظرية العامل، ولم يتعرض فيه للآراء والاختلافات.

وقد حظِي كتاب الجُمل بشروح متعددة، منها شرح الجرجاني نفسه على الجمل[23]، وكذلك فعل ابن الخشَّاب في المرتجل[24].

وأمَّا موقف ابن الخشاب من الاستشهاد بشواهد (الجُمل)، فقد جاء في جُمل الجرجاني أربعة شواهد شعريَّة[25]، ذكر ابن الخشَّاب بيتين منها، ووافق الجرجاني في الاحتجاج بهما[26].

وأمَّا شرح الجمل للجرجاني فقد بلغت شواهده الشعري (74) شاهدًا[27]. منها خمسة مواضع فقط جاءت ضمن شواهد كتاب ابن الخشَّاب[28]، وهي قليلة قياسًا بمجموع الشواهد الشعرية في المرتجل التي بلغت (122) بيتًا[29]. وجاء الاستشهاد بها عند ابن الخشَّاب موافقًا لما ذكره الجرجاني. ومن مجموع هذه الشواهد السبعة، ورد بيت واحد في الجمل وشرحه عند الجرجاني[30]، استشهد به الجرجاني في كتابيه على مجيء (حتَّى) للابتداء، وكذلك فعل ابن الخشّاب في المرتجل[31].

المطلب الأول: توظيف الشاهد الشعري في بيان اطِّراد القاعدة النَّحوية[32]

باستقراء معنى (الاطراد) في اللغة تبيّن أنَّ له معانيَ عدة تدور حول: (الضمّ، والتتابع، والاستمرار)، جاء في اللسان: " طَرَدْتُ الإبل طَرْدًا وطَرَدًا: أي ضممتها من نواحيها... واطَّرد الشيء: تبِع بعضه بعضًا وجرى. واطَّردَ الأمر: استقام. واطَّردت الأشياء: إذا تبِع بعضها بعضًا. واطَّرد الكلام: إذا تتابع. واطَّرد الماء: إذا تتابع سيلانه"[33]

أمَّا في المعنى الاصطلاحي فيقصد به: "وصف لما وقع له الاطراد والتتابع وعدم التخلّف، كأنْ يُقال: فواعِل مطرد في جميع فَوعَل، كجوهَر وجَوَاهِر، وفاعِل كطابِع وطَوابِع"[34].

والشواهد الشعرية المطردة هي أكثر الشواهد التي وظَّفها ابن الخشاب في المرتجل، ومِن أمثلة ذلك:

-**اطَّراد قاعدة تنوين العوض عن الجملة المحذوفة، عند حديثه عنها**، وشرحه لها بالتفصيل، قال: "والثالث: تنوين يدخل عوضًا من جملة محذوفة كان الأصل أنْ تذكر، وذلك في نحو (إِذْ)، إذا قلت: حينئذٍ ويومئذٍ، فإِذْ: ظرف زماني مبني على السكون، والأصل أنْ تقول: كان كذا يومَ إِذْ كان كذا، ثم تحذف الجملة المضاف إليها (إِذْ) عِلْمًا بها، واستغناء بما تقدَّم عنها، وتعوّض (إِذْ) من الجملة المحذوفة التنوين فيلتقي التنوين وهو ساكن بالذال وهي ساكنة، فتكسر الذال؛ لالتقاء الساكنين، فيصير اللفظ على ما رأيت، قال الله تعالى: ﴿ يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ ﴾ [الحاقة: 18].

﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ﴾ [الرحمن: 39]. ومن ذلك قول الهذلي[35]:

نهيتُكَ عنْ طلابِكَ أُمَّ عمرو بعافيةٍ و أنتَ إذٍ صحيحُ

والأصل: وأنت -إِذْ نهيتُكَ- صحيح، ثمَّ حُذفت الجملة وعُوِّض منها التنوين"[36].

فابن الخشَّاب بعد أنْ شرح القاعدة بالتفصيل عضَّد ذلك بشاهدَين من القرآن الكريم، ثم ذكر الشاهد الشعري منسوبًا لقائله، وجاء به كاملًا، ثم وضَّح وجه الاستشهاد بأنَّ التنوين في (إذٍ) تنوين عوض عن جملة محذوفة. ونجد أنَّ الشاهد الشعري قد جاء ذكره عند النحويين السابقين لابن الخشاب (ت567هـ)، كالجرجاني(471هـ)[37] الذي وظَّفه في سياق حديثه عن تنوين العوض، واستشهد به على استعمال (إِذْ) مفردة بحذف المضاف، وورد عند من جاء بعده من النحويين كصدر الأفاضل[38] (617هـ) الذي وظَّفه في الاستدلال على أنَّ كسرة (إذ) لالتقاء السَّاكنين، وابن يعيش (643هـ) إذ وظَّفه كما وظفه ابن الخشَّاب للاستدلال به على تنوين العوض[39]، وفي موضع آخر استدلَّ به على أنَّ تنوين (إذ) تنوين بناء لا كسرة إعراب[40].

-**اطراد قاعدة (ما) الكافة على (إنَّ وأخواتها)**، وذلك في قوله:" فإنْ دخلت (ما) على هذه الحروف كفّتها عن العمل، فوقع الاسمان بعدها مرفوعين بالابتداء والخبر، ووقع بعدها الفعل أيضًا، كقولك: إنَّما زيدٌ قائمٌ، وإنَّما قام عمرو، وليتما زيدٌ منطلقٌ، ولعلَّما عمروٌ منطلقٌ، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [النساء: 171]، وقال سبحانه: ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ ﴾ [الرعد: ٧]، وقال عزّ مِن قائل: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾ [فاطر: 28]، وقال الشاعر[41]:

أعِدْ نظرًا يا عبدَ قيسٍ لعَلَّمَا أضاءتْ لك النَّارُ الحِمارَ المقيَّدَا"[42]

وقد مثَّل ابن الخشاب لتلك القاعدة بأمثلة مصنوعة، ثمَّ أردفها بذكر آيات من القرآن الحكيم، ثمَّ ذكر الشاهد الشعري بدون نسبة قائله، ولم يُوضّح ابن الخشَّاب وجه الاستشهاد؛ استنادًا لفهم المتلقِّي، فقد ذكر في مقدمة كلامه أنَّ (ما) إذا دخلت على(إنَّ) وأخواتها كفَّتها عن العمل، والبيت شاهد على ذلك، وقد وظَّف عدد من النحويين المتقدمين منهم والمتأخرين الشاهد الشِّعري كما صنع ابن الخشاب(ت567هـ)، ومنهم: الجرجاني (471هـ)[43]، وابن يعيش (643هـ)[44]، والأشموني (929هـ)[45].

- **اطراد قاعدة الصفة المعدولة الممنوعة من الصرف**، فقال: "والصِّفة المعدولة كثُلاث، ورُبَاع، تمتنع من الصَّرف نكرة؛ لاجتماع علتين من العلل التسع فيها، وهي: الوصف، بدليل قوله عزَّ وجلّ: ﴿أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾ [فاطر: 1]، وقول الشاعر[46]:

ولكنَّما أهلي بوادٍ أنيسُهُ ذئاب تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى ومَوحَدُ

فـ(مَثْنَى) و(مَوْحَد) صفتان لذئاب، والعدل؛ لأنَّ مَوْحَدَ معدول عنْ واحدٍ واحدٍ، ومثنى عن اثنين اثنين، وثُلاث عن ثلاثة ثلاثة، ورُباع عن أربعة أربعة، وكذلك بقية الأعداد إلى العشرة، المسموع منها والمقيس. وفائدة هذا العدل الاختصار مع المبالغة، فإنْ سمَّيتَ بشيء من هذه الأوصاف المعدولة عاقبَ التعريف الوصف، فامتنع الاسم في التعريف من الصَّرف؛ لاجتماع التعريف والعدل فيه"[47].

بعد أنْ ذكر ابن الخشَّاب القاعدة مثَّل للمسألة بآية من القرآن الكريم، ثم بشاهد شعري كامل، ووضَّح وجه الاستشهاد به. نرى ابن الخشَّاب (ت567هـ) في هذا الشاهد وافق ما ذكره السابقون من النحويين كسيبويه(180هـ)[48]، والمبرّد[49] (285هـ)، وابن جني[50] (392هـ)، أمّا مَنْ جاء بعده من النحويين كابن يعيش(643)[51] فوظَّفه في موضعين، الأول: استشهد به كما صنع ابن الخشَّاب، وفي الثاني: وظَّفه شاهدًا على كف (لكنَّ) عن العمل ؛ لدخول (ما) الكافة.

- **اطَّراد حذف فاعل المصدر، فقال عنه**: "ومثال حذف الفاعل معه قوله تعالى:﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ﴾ [البلد: 14] التقدير: أو إطعام أنتم، فحذف (أنتم) وهو فاعل المصدر من هذه الآية، وكذا الفاعل في قوله[52]:

بضرْبٍ بالسُّيوفِ رؤوسَ قومٍ أَزَلْنَا هامَهُنَّ عنِ المقِيلِ

أي: بضربٍ نحن، فالفاعل محذوف مع المصدر لا مضمر. هذا نصّ العلماء من أهل العربية، والقول على ما أصَّلوا؛ لأنَّ المصدر جنس كسائر الأجناس، وتلك لا يُضمر فيها؛ إذْ لا تعمل لولا أنَّ المصدر باينها بأنَّ حروفه حروفُ ما أصله العمل وهو الفعل"[53].

فابن الخشَّاب ابتدأ بذكر الشاهد من القرآن الكريم، ثمّ أردفه بالشاهد الشعري الذي استشهد به على ما يختصّ به المصدر العامل بجواز حذف فاعله خلافًا للفعل الذي يُضمر فيه فاعله. وقد وضَّح موضع الشاهد مع إعرابه.

في حين نجد أنَّ النحويين قد وظَّفوا هذا الشاهد الشعري دليلًا على إعمال المصدر المنوَّن إعمال فعله رفعًا ونصبًا، ففي الشَّاهد نصب المصدر (بضرب) مفعوله (رؤوسَ)، كما هو عند سيبويه (180ه)[54]، وابن يعيش (643ه)[55] وابن عقيل (672ه)[56]، ووظَّفه ابن الناظم (686ه)[57] لبيان أنَّ إعمال المصدر مضافًا أكثر، ومنوّنًا أقيس، والأشموني (929)[58] وظَّفه كما هو عند ابن الناظم. وهذه الآراء خلاف ما جاء عند ابن الخشَّاب.

-**اطّراد مجيء صاحب الحال نكرة في حال تقدمه عليها**، يقول: "وقوله -أي: الجرجاني في الجُمَل -: وإنْ أردتَ أنْ تنصب الحال عن النكرة فقدِّمها عليها، كقولك: جاءني راكِبًا رجلٌ. وأكثر ما يجيء مثل هذا في الشّعر، واستعماله في الكلام يقلّ، فمن ذلك قول الشَّاعر[59]:

لِعزَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ .....

وقول الآخر[60]:

..... **والصَّالحات عليهَا مُغلَقًا بابُ**

يريد الأول: لِعزَّة طللٌ مُوحشٌ، ويريد الثاني: عليها بابٌ مغلقٌ. وعلَّة انتصاب هذه الحال عن النكرة المحضة التي لم تقرب من المعرفة بصفة ما، أنَّ الوصف لا يتقدم على الموصوف، فإذا قُدِّم ما يجوز أنْ يكون وصفًا للنكرة لو أُخِّر، بطل أنْ يكون وصفًا، فإذا بطل أنْ يكون وصفًا أُخرج مخرج الحال؛ لقرب الحال من الصِّفة، وجواز التقديم فيها"[61].

فنلحظ أنّ ابن الخشَّاب عبَّر عن مصطلح الأكثر للدلالة على الاطراد، فعبَّر عن جواز مجيء الحال متقدمة على صاحبها النَّكرة بأنَّ هذا يكثر في الشعر خاصَّة، ويقل في النثر، واستشهد بشاهد مصنوع، ثم أردفه بشاهدَين من الشّعر على القاعدة الواحدة. واكتفى بذكر الشطر الذي فيه الشاهد، ولم ينسب الشاهدين لقائليهما. ووضّح موضع الشَّاهدين، وعلَّل لمجيئهما خلاف الأصل.

وقد ورد الشّاهد الأول عند بعض النحويين السابقين كسيبويه (180ه) الذي صرَّح بأنَّ هذا الاستعمال في الشعر أكثر من الكلام[62]، وكذلك صنع ابن جني (392ه)[63]، ومثلهما فعل بعض من المتأخرين كابن يعيش (643ه)[64]، والأشموني (929ه)[65]. أمَّا الشَّاهد الثاني فلم يذكره إلا أبو البركات الأنباري (577ه)[66] ووظَّفه كتوظيف ابن الخشَّاب له.

المطلب الثاني: توظيف الشاهد الشعري لبيان ما خالف اطراد القاعدة النّحويَّة

وردت شواهد شعريَّة خالفت القاعدة فكان ابن الخشَّاب يخرّج مخالفتها للقاعدة المطردة على واحد من ثلاثة أمور، هي: الضرورة الشعرية، أو أنه لغة من لغات العرب، أو يحكم عليها بالقلة المخالفة للكثرة والاطِّراد. وبيان ذلك على النحو الآتي:

أ- توظيف الشَّاهد الشِّعري لبيان الضّرورة في القاعدة النحوية[67]

ذكر ابن الخشَّاب أمثلة على الشواهد التي أشار فيها إلى مسألة الضرورة الشعريَّة، التي يُفهم من كلامه بأنَّ معناها عنده: ما وقع في الشِّعر ممَّا لا يجوز أنْ يقع في الكلام المنثور، سواء أكان للشَّاعر عنه مندوحة أم لا[68]، وهي تتنوَّع حسب المسائل التي تندرج تحتها، ومن ذلك:

- **المنادى المبني**، قال عنه: "وأمَّا الاسم المنادى المعرفة فبني لوقوعه موقعَ أسماء الخطاب، وتضمنه معنى علامة الخطاب، كالكاف في (أدعوكَ)، والتاء في (أنت)، قالوا: والأصل في: يا زيدُ: يا أنتَ، ويا إيَّاكَ، واستدلوا على ذلك بأنَّه قد ظهر في بعض الضرورات، والضرورات كثيرًا ما يُراجع فيها الشعراء الأصول المرفوضة، وذلك في قوله[69]:

يا أَبْجرُبن أبجَرٍيا أنْتَا

فلمَّا وقع المنادى المعرفة موقع الحرف، أو ما يغلب عليه شَبَهُ الحرف بُني، وخُصّ بالبناء على الحركة؛ لأنَّ له أصلًا في التمكّن، بدليل أنَّه إذا لم يستعمل منادى رجع إلى أصله من الإعراب، إنْ كان ممَّا يُعرب، وجعلت الحركةُ الضمَّةَ؛ لأنَّها أقوى الحركات"[70].

اكتفى ابن الخشاب بموضع الشاهد، ولم يذكر قائله، كما لم يتناوله بالشَّرح، بل اكتفى بالإشارة إليه في حديثه عن قاعدة أصل المنادى المعرفة، وعلى بنائه.

ونجد أنَّ مَن ذكر الشَّاهد السابق من النَّحويين لم يوظِّفه بأنَّه ضرورة شعرية، بل ذكره على أنَّه الأصل كما هو عند أبي البركات الأنباري(577هـ)[71]، وابن يعيش(643هـ)[72]، وأجاز الرضي (686هـ) وقوع المضمر منادى، وذكره شاهدًا على ذلك[73].

- **استعمال الأصل في مضارع الثلاثي المزيد بالهمزة في أوله:** فقال: " وقولهم: أُخرِج يُخرِج، وأُكرم يُكْرِم جارٍ في الأصل على هذا الحكم، إذ كان الأصل في: يُخْرِج يُؤَخْرَج، وفي يُكرم يُؤكرم، وقد أخرجه الشَّاعر على أصله حين اضطرّ، فقال[74]:

فإنَّه أهلٌ لأنْ يُؤكْرمَا"[75].

اكتفى ابن الخشَّاب بتوظيف شطر الشَّاهد من الرجز؛ لبيان الأصل في (يُكرم)، وأنّ الشَّاعر اضطر إلى ذلك الأصل، ولم يذكر قائل الشاهد، ولم يعلِّق عليه؛ لتكرار ما ذكره سابقًا.

ونجد عددًا من النَّحويين وظّفوا هذا الشاهد لبيان الأصل في (يُكرم)، ولكن دون أنْ يشيروا إلى أنَّه ضرورة كما هو عند ابن جني(392هـ)[76]، وأبي البركات الأنباري(577هـ)[77]، وأمَّا الرضي (686هـ) فقد علَّق على الشاهد بأنَّه شاذ[78].

- **الفصل بين (لم) ومجزومها:** في قوله: "وتتَّصل (لمْ) بما دخلت عليه من الأفعال اتصالًا يجعلها معه كالجزء الواحد، فلهذا لا يجوز في الكلام المنثور، وهو حال السِّعة والاختيار، الفصل بينها وبينه، أعني: (لمْ) وما نفتْه، وإنْ جاء شيء من الفصل بينها وبينه فإنما يجيء مجيئًا نزرًا في بعض المنظوم، وضرورة لإصلاح الوزن، وذلك ممَّا لا يُعمل عليه، كما أنشدوا[79]:

فأضْحَتْ مغانيَهَا قِفَارًا رسُومُها كأَنْ لم سوى أهلٍ مِن الوحشِ تُؤْهَلِ

أراد: كأنْ لمْ تؤهل سوى أهْلٍ من الوحش، ففصل كما ترى"[80].

استشهد ابن الخشاب لمخالفة القاعدة المطردة في وصل (لم) بمجزومها بهذا الشَّاهد الذي لم ينسبه إلى قائله، وقد حدَّد موضع الاستشهاد. وبيّن أصل وضعه، وأضاف إلى حكم الضرورة، الحكم بقلة وروده في بعض الشواهد الشعرية.

وهناك من النحويين مَن وظَّفه شاهدًا على هذه المسألة، غير أنَّ ابن جنّي(392هـ) لم يُصرّح بأنَّه للضرورة[81]، أمَّا ابن هشام(761هـ)[82]، والسيوطي(911هـ)[83]، والأشموني (929هـ)[84]، فقد صرَّحوا بأنَّ الفصل ضرورة شعريَّة كما صنع ابنُ الخشَّاب.

ب - توظيف الشاهد الشِّعري لبيان لغات العرب[85]

نجد أنَّ مصطلح اللُّغة الذي ذكره ابن الخشَّاب يقصد به: اختصاص بعض لغات العرب باستعمال يُخالف ما جاء مطردًا في القاعدة، ومن أمثلة ذلك:

- **(التاء) الداخلة على الأسماء، قال عنها:** "فالتي تدخل الأسماء تتحرَّك، وتكون حرف إعراب في الاسم، ويختلف حكمها في الوصل والوقف في اللغة الجيّدة، فتكون تاءً في الوصل، فإذا وقفتَ عليها قلبتها هاء، كقولك: قائمهْ، ومسلمهْ (والخط على الوقف، فلذلك كتبت في حالتيها هاء، وهي في

الفعل كيف وقعت تاء ممدودة). ومن العرب مَنْ يقف على لفظها الذي لها في الوصل، فتكون تاءً في الحالَين، فيقول: هذه قائمَتْ، ومُسلِمَتْ، وعليه أنشدوا[86]:

اللهُ أنْجاكَ بكفَّي مَسْلَمَتْ

ورُوِي في بعض كلامهم: يا أصحابَ سورةِ البقرتْ، فأجاب المجيب: والله ما معي منها آيتْ، يريد ذلك: البقرة، ويريد هذا: آية"[87].

لم ينسب ابن الخشَّاب لغة مَن يقف على التاء مفتوحة إلى قبيلة بعينها، كما لم ينسب الشاهد إلى قائله لتُعرف قبيلته التي ينتمي إليها، وتُعرف لغتهم فيها ينتمي إليها، ومثَّل بمثالين مصنوعين، ثمَّ وظَّف شطر شاهدٍ على هذه اللغة الخاصَّة، ولم يذكر القائل. وذكر رواية عن بعض العرب من الكلام المنثور.

وقد وافق ابن الخشَّاب في ذلك التوظيف ابن جني (392هـ)[88]، كما وظَّف عدد من النحويين بعد ابن الخشّاب الشاهد الشعري على نحو ما صنع ابن الخشَّاب كابن يعيش(643هـ)[89]، والرضي (686هـ)[90]، وابن هشام(761هـ)[91].

- **(ذو الطائية):** ومِن توظيفه للشَّاهد الشعري لبيان لغة العرب عند حديثه عن الفرق بين (ذو) التي بمعنى صاحب، و(ذو) التي بمعنى (الذي) في قوله: (ذو) التي بمعنى (الذي) في لغة طيئ كقول شاعرهم[92]:

فإنَّ الماءَ ماءُ أبي وجدّي وبئري ذُو حفرتْ وذُو طويت

أراد: التي حفرتْ؛ لأنَّ الأُولى -أي: (ذو) بمعنى: صاحب- معربة، وهذه مبنيَّة"[93].

ففي هذا الشاهد صرح بالقبيلة التي تنسب إليها اللغة، لكنه لم يصرح بقائل الشاهد، ولكن لا محالة أنَّه من طيئ، وقد حدَّد موضع الشَّاهد، وشرح معناه، ووضَّح حكمه من البناء والإعراب.

وقد وظَّف عدد من النَّحويين الشاهد الشعري كما صنع ابن الخشَّاب، كأبي البركات الأنباري(577هـ)[94]، وابن يعيش(643هـ)[95]، والرضي (686هـ)[96]، وابن هشام (761هـ)[97].

ج - توظيف الشاهد الشعري لبيان قلة مجيء القاعدة النحوية

وممَّا استدلَّ به على مخالفة المطرد من القاعدة النحوَّية توظيفه الشّاهد الشّعري لبيان مجيئها قليلة في الشعر، ويكاد ينحصر ذلك في مسألة واحدة، هي:

-**الفصل بين لفظ العقود ومميّزه**، فقال عنه: إنَّه لم "يجز تقديمه عليه، ولا الفصل بينه وبينه في حال السعة والاختيار، على أنَّه قد جاء في الشعر مجيئًا قليلًا الفصل بينهما، فمن ذلك قوله[98]:

على أنَّني بعدَما قدْ مضى ثلاثون للهجْر حوْلًا كَميلًا"[99]

استشهد لمسألة الفصل بين العدد ومميزه بهذا الشاهد الذي لم ينسبه إلى قائله، وكذلك لم يتطرق إلى موضع الاستشهاد، ولم يشرحه، واكتفى فقط بذكر الشاهد لوضوحه.

وقد وافق ابن الخشَّاب في توظيفه الشاهد الشعري سيبويه(180ه)[100] الذي ذكر الشاهد الشعري، وأردفه بالبيت الذي يليه، ولكنَّه لم يقل بِقلّته في الشِّعر، ووظفه الجرجاني(471ه)[101] على جواز ذلك في الشعر. وكذلك فعل أبو البركات الأنباري(577ه)[102] فوظَّفه كتوظيف ابن الخشاب، ووصفه بوروده بقلة في الشِّعر، ووظَّفه ابن يعيش(643ه)[103] بأنّه يرِد في الشِّعر دون أنْ يخصه بالقلة، وعند الرضي(686ه)[104] خصَّه بالضرورة. وكذلك صنع ابن هشام (761)[105].

المطلب الثالث: توظيف الشاهد الشعري للاحتجاج على صحة الاستعمالات اللُّغويَّة والنَّحويَّة[106]

1- الاحتجاج بالشّاهد على صحة الاستعمالات اللغويَّة

وقد وردت شواهد عدة على ذلك في استعمالات، هي:

- **استعمال (كاد) لغير المقاربة**، قال: "ولكاد استعمال آخر، تكون فيه بمعنى (أراد)، وعلى ذلك أنشد أبو الحسن وغيره:

كادتْ وكِدْتُ وتلك خيرُ إرادةٍ لو عادَ من عصر الشَّبيبة ما مضى

وحملوا عليه قوله عليه سبحانه:﴿كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ﴾ [يوسف: 76]، أي: أردْنا"[107].

وظَّف ابن الخشَّاب الشاهد لبيان صحة استعمال (كاد) في غير معنى المقاربة، والسمات التركيبية التي تحكمها، فقد استعملت بمعنى (أراد). وعلى غير عادته قدَّم الشاهد الشعري على الشاهد القرآني، وهذا نادرًا ما يحدث عنده.

ونجد أنَّه وافق ابن جني(392هـ)[108] في توظَّف الشَّاهد لبيان صحة استعمال (كاد) لغير المقاربة.

-**استعمال بناء (فَعِلَ) على أصله اللغوي وعلى غيره**، قال ابن الخشاب:" وأصل لفظهما (نَعِمَ) و (بَئِسَ)، كما تقول: عَلِمَ وحَذِرَ، إلا أنَّهما لازمان، وقد نطقوا بهذا الأصل، وقال طرفة[109]:

ما أقلَّتْ قَدَمَايَ إنَّهُمْ نَعِمَ السَّاعُون في الأمرِ المُبِرّ

وفيها وفي الأخرى أربع لغات: نَعِمَ وهي الأصل، ونَعْمَ وهي مسكَّنة من الأصل، كما تقول في عَلِمَ وشَهِدَ: عَلْمَ وشَهْدَ، ونِعِمَ بكسر النون إتباعًا لكسرة العين، ونِعْمَ بكسر النون، وإسكان العين وهي الكثيرة المستعملة، وهي مسكَّنة من التي دخلها الإتباع كما قالوا في: شَهِدَ شِهْد بكسر الشين:

إذا غاب عنَّا غاب عنَّا ربيعُنا وإنْ شِهْدَ أغْنَى فضلُهُ ونو افِلُهْ[110]

وهذه اللغات الأربع مستمرة في كل اسم، أو فعل وزنه على (فَعِلَ) بكسر العين، وعينه أحد الحروف الحلقيَّة الستة"[111].

فابن الخشَّاب استعرض اللُّغات الواردة في (نِعم وبِئس)، ووظَّف الشاهد الشعري الأول للاستدلال على صحة استعمال

(نِعْم) على الأصل (نَعِمَ)، وقد نسب الشاهد لطرفة، وبيَّن أيضًا أنّ الكثير استعمالها بكسر النون، وإسكان العين، ومثّل لنظائر منها: (شَهِدَ) قد جاءت على الإتباع مع إسكان الشين، ووظّفَ الشاهد الشّعري الثاني للدلالة على صحة ذلك الاستعمال، دون أنْ ينسبه لقائله.

وابن الخشَّاب في توظيف الشَّاهد الأول وافق مَنْ سبقه من النحويين كسيبويه (180هـ)[112]، والمبرّد (285هـ)[113]، وابن الشجري(542هـ)[114]. أمَّا ابن جني (392هـ)[115] فقد خالفهم، إذْ وظَّف الشاهد الشعري لبيان حكم الحرف المشدَّد إذا وقع رويًّا في الشعر المقيَّد فإنَّه يُخفّفَ، ولم يتحدَّث عن (نِعْم) ولغاتها.

أمَّا الشَّاهد الثاني فقد وظفه كتوظيف سيبويه(180ه)[116]، وكذلك السيوطي(911ه) وظَّفه كما صنع ابن الخشَّاب[117].

- **استعمال (هيهات) لمبالغة الحدث**، فقال: "وقولك: (هيهات) اسم للفظ (بَعُدَ)، أي: دالٌّ عليه، وفيه مع ذلك زيادة هي: المبالغة والاختصار. أمَّا المبالغة، فلأنَّه يدلّ على شدَّة البعد، فكأنَّه قال في قوله[118]:

هيْهاتَ خرقاءُ.....

بَعُدَتْ جِدًّا، أو بعُدت كُلَّ البعد خرقاءُ، ولعلَّه يخرج بتبعيده الشيء والمبالغة في ذلك في كثير من الأمر إلى أنْ يُؤيِّس منه"[119].

لقد قصر ابن الخشاب الشاهد على موضع الاستشهاد، دون ذكر قائله، وقد وضّح معنى المبالغة المقصودة من اسم الفعل (هيهات) المضافة إلى معنى فعله. ولم يستشهد به على هذا المعنى من النحويين غير ابن الخشَّاب . ونجد أنَّ البغدادي (1093ه) ذكره في الخزانة[120]، ولكنه لم يوظِّفه كتوظيف ابن الخشَّاب، بل ذكره لإتمام معنى البيت الذي يليه.

وقد ذكر شاهدًا آخر للاستعمال نفسه، فقال: " وكذا قولهم في التبعيد والمبالغة فيه: هيهات، وهو اسم لبعُدَ. قال تعالى:

﴿ هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون: 36]، وقال الشاعر[121]:

فهيهات هيهاتَ العقيقُ وأهلُهُ وهيهات خِلٌّ بالعقيقِ نواصلِهْ"[122]

وظَّف ابن الخشَّاب الشاهد لمعنى المبالغة في (هيهاتَ)، ووظفه غيره لبيان لغات (هيهات)وقد جاء هذا البيت عند عدد من النحويين، فالفراء (215ه) وظفه في معاني القرآن شاهدًا على مجيء لغات لـ(هيهات)، فجاءت رواية البيت عنده:

فأيْهَاتَ أيْهات العقيقُ ومَنْ به وأيْهات وصل بالعقيق نواصله[123]

أمَّا ابن جني(391)[124] فقد وظَّف البيت - بالرواية التي ذكرها ابن الخشَّاب - شاهدًا على إعمال هيهات عمل فعله، غير أنَّ (هيهات) الأولى هي الرافعة للعقيق. ونجد الجرجاني (471ه) يوظّف

البيت للدلالة على معنى (هيهات) -وعلى منهجه سار ابن الخشَّاب -غير أنَّ الجرجاني زاد عليه بذكر حكم إعمال (هيهات) في البيت، حيث رفعت الثاني العقيق فاعلًا لها، ومعمول(هيهات) الأولى مضمر، موافقًا في ذلك رأي أستاذه أبي علي الفارسي(377هـ)، ونجد ابن يعيش(392هـ)[125] يستدل بالشاهد الشعري -كما صنع ابن جني- خلافًا لما جاء عند ابن الخشَاب.

ب- الاحتجاج بالشَّاهد على صحة الاستعمال النحوي

وقد وظَّف أيضًا أكثر من شاهد شعري لبيان صحة الاستعمال النحوي، ومن أمثلة ذلك:

- **الجر بـ(ربّ) المحذوفة بعد الواو والفاء وبل:** فقد استدل على صحة الجر بـ(رُبَّ) المضمرة بعد الواو، فقال: "وتُضمر (رُبَّ) بعد (الواو) كقول رؤبة[126]:

وقاتمِ الأعماقِ خاوي المخْتَرَقْ

التحقيق: أنَّ (رُبَّ) مضمرة بعد (الواو) كما ذكر - أي: الجرجاني -فالجرُّ بها لا بالواو، إذ العاطف لا يختصُّ بعملٍ لكونه غير مختص بمعمول، فالواو في قوله: وقاتمِ الأعماقِ **وبلدٍ عامِيَةٍ أعماؤُه**[127] هي الواو في جاءني زيدٌ وعمرو، والعاطف يشترك ما بعده في إعراب ما قبله، ويدلُّ على صحَّة هذا من كونها مقدَّرًا بعدها الجارّ وهو (رُبَّ)، وقوع غيرها من حروف العطف التي لا يُمترى في أنها عاطفة لا جارَّة في هذا الموضع. فمن ذلك (الفاء) في مثل قول الهذلي[128]:

فحُورٍ قدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ نواعِمَ في المروطِ وفي الرِّياطِ

ومن ذلك (بل) في قول الآخر[129]:

بلْ بلَدٍ أطر افُهُ في أبْلادِ

فـ(رُبَّ) بعد هذين الحرفَين مضمرة لا محالة، وهما حرفا عطف، وكذلك هي مضمرة بعد الواو"[130].

فابن الخشَّاب يتحدَّث عن جر (رُبَّ) مضمرة بعد (الواو)، مستدلًّا على صحة هذا الاستعمال بشاهد آخر بعد (الواو) أيضًا، ومثَّل بمثال مصنوع على أنَّ (الواو) عاطفة، ثمَّ عضَّد ذلك بنظائرها من حروف العطف وهما (الفاء) و(بل)، محتجًّا لذلك بشواهد شعريَّة، وهو في هذا الرأي يوافق مذهب البصريين[131]، وإن لم يُصرّح بذلك.

وأمَّا ما استشهد به من شواهد فالشاهد الأول: (قاتمِ الأعماق...) جاء الاستشهاد به عند النحويين مخالفًا لما ورد عند ابن الخشاب، كسيبويه (180ه) الذي وظَّفه شاهدًا على أنَّ ياء (يقضي)، وواو (يغزو) إذا وقعت إحداهما حرف روي لا تحذف، كما أنَّ (القاف) في (المخترق) حرف روي لا يُحذف[132].

ووظفه ابن مالك (672ه) شاهدًا للتنوين الغالي الذي يلحق القوافي المقيَّدة[133]. واستشهد ابن يعيش(643ه)[134] بالشَّاهد في موضعين، أحدهما للتنوين الغالي، مخالفًا لما صنع ابن الخشّاب، أمَّا منْ وافقهم ابن الخشَّاب في توظيف الشاهد الشعري من النحويين السابقين فهم: أبو عليَّ الفارسي (377ه)[135]، وابن جني (392ه)[136]، والجرجاني (471ه)[137]، وممَّن وافقه من المتأخرين بعده: ابن يعيش(643ه)[138]، والرضي (686ه)[139].

أمَّا الشاهد الثاني: (وبلدٍ عاميةٍ) فقد وظَّفه ابن الخشَّاب موافقًا ابن الشجري (542ه)[140] الذي استدلَّ به شاهدًا على رأي البصريين بأنَّ (رُبَّ) تعمل مضمرة بعد الواو، وذكر الخلاف في المسألة، ورأي كل فريق. وجاء عند أبي البركات الأنباري(577ه)[141]، وكذلك ابن يعيش(643ه)[142] على وفق ما ذكر ابن الخشَّاب.

والشَّاهد الثالث: (فحُورٍ قدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ) وظَّفه ابن الخشَّاب كما صنع ابن الشجري (542ه)[143]، ووافقهما أبو البركات الأنباري(577ه)[144]، وابن يعيش(643ه)[145] فوظّفا الشَّاهد كتوظيف ابن الخشَّاب.

أمَّا الشاهد الثالث: (بلْ بلَدٍ أطرافُهُ في أبْلادِ) فلم يستشهد به أحد من النحويين، غير أنَّ هناك شواهد أخرى ذكروها للجر بـ(ربَّ) بعد (بل)، مثل قول رؤبة:

بَلْ بلدٍ مِلْءُ الفجاجِ قَتَمُهُ[146].

المطلب الرابع: توظيف الشاهد الشعري في بيان آراء النّحويين[147].

قد يوظِّف ابن الخشَّاب الشّاهد الشّعري للاستدلال على رأي النحويين، وقد تباين موقفه من تلك الآراء، فتارة يصرح برأيه في المسألة، وتارة يكتفي بذكر الآراء دون أنْ يبديَ موقفًا صريحًا منها، ومن أمثلة ذلك:

- **أصل اشتقاق(الاسم):** فقد صرّح فيها برأيه وموقفه من الخلاف المشهور بين البصريين والكوفيين في اشتقاق لفظة (الاسم)، وبسط رأي الفريقين بقوله: "فأمَّا الاسم فاشتقاقه عند البصريين من سما يسمُو: إذا علا، كان أصله سِمْو كقِنْو، أو سُمْو كعُضْو، بدلالة قولهم في جمعه: أسماء، فهذا كعِدْل وأعْدَال، وقُفْل وأَقْفَال، أو قِنْو وأقْنَاء، وعُضْو وأعْضَاء، ثمَّ حذفوا لامه - وهي الواو -حذْفًا، وسكَّنوا أوله -وهو السين -ليعوِّضُوه من الحذف الذي أجروه عليه اعتباطًا، فاجْتلبُوا له همزة الوصل؛ ليقع الابتداء بها فصار اللفظ اسمًا كما ترى. وذهب الكوفيون إلى أنَّه مُشتق من السِّمَة، فأصله على هذا عندهم (وَسْم)؛ لأنَّ السِّمَة العلامة، والاسم لدلالته على مُسمَّاه كالعلامة له، والذي ذهبوا إليه صحيح من طريق المعنى، فاسد بمقاييس اللفظ؛ لأنَّه لو كان من الوسم، وهو أصل السِّمة لقيل في اشتقاق الفعل منه على فَعَّلْت: وسَّمْتَ، ولم يقل: سمَّيْتَ، ولقيل: أوْسَمْت، إذا كان على أفْعَلْت، ولم يقُل: أسميت، إلا أنْ يدَّعُوا فيه القلب، وليس القلب بقياس، ولقيل في جمعه: أَوْسَام، ولم يُقل: أسماء، ولقيل في جمع الجمع: أواسِم، ولم يُقل: أسامٍ، ولقيل في تصغيره: وُسَيم لا سُمَيّ، ولما جاء فيه في بعض لُغاته: سُمًى كهُدًى، كما أنشدوا[148]:

واللهُ أسْماكَ سُمًى مُبَارَكًا

وإنْ كان لا قاطِعَ شاهد فيه. وكُلُّ هذه التصاريف تشهد بصحة قول البصريين"[149].

في هذه المسألة يوافق ابن الخشَّاب رأي البصريين ويؤيّد حججهم، واستدلّ لذلك بالشَّطر الأول من شاهد الرجز، دون أنْ يذكر قائله، ولم يستدل بأيِّ شاهد نثري، كما لم يشرح موضع الشَّاهد، واكتفى بذكر أنَّ الشاهد لا يقطع بدلالته.

ونجد أنَّ أبا البركات الأنباري (577هـ) مُعاصره في الزمن تعرَّض لهذه المسألة في كتابه الإنصاف، ووظَّف الشَّاهد دليلًا على صحة رأي البصريين، وبيَّن وجه الاستشهاد بأنَّ (سُمًى) الأصل فيه: سُمَوٌ، فقلبوا الواو ألفًا؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فصار سُمًى، ولم يذكر فيه سوى هذا التخريج[150].

أمَّا ابن يعيش(643هـ) فقد وظَّف الشاهد للاستشهاد به على موافقة رأي البصريين أيضًا، ولكنَّه عقَّب بعده بقوله: "ولا حجَّة في ذلك لاحتمال أنْ يكون على لغة مَنْ قال: سمٌ، ونصبه لأنَّه مفعول ثانٍ، فإنْ صحَّت هذه اللغة من جهة أخرى، فمجازها أنَّه تمَّم الاسم، ولم يحذف منه شيئًا"[151].

وأمَّا ابن هشام(761هـ) فقد خالف ابن الخشَّاب حيث وظَّف كلمة (سُمًى) شاهدًا على النوع الثاني مِن أنواع إعراب الاسم المقصور الذي لا تظهر عليه الحركات الإعرابية، ونجده يُعلِّق على الشاهد بأنَّه لا دليل عليه؛ لاحتمال أنْ يكون الأصل (سُمٌ) فتكون صحيحة الآخر[152].

- **تقديم التمييز على عامله:** ومِن توظيف ابن الخشّاب للشاهد الشعري في الاستدلال على رأي النحويين عند حديثه عن تقديم التمييز على عامله الفعل المتصرف، قوله: "فأمَّا قولك: طِبْتُ به نفسًا، وما أشبهه من الأفعال، فالأصل في مميّزها أنْ يكون فاعلًا إذا كان المعنى: طابتْ به نفسي، ولكنَّهُم توسَّعُوا، ونقلوا الفعل عن المضاف، وأسندوه إلى المضاف إليه، ثمَّ أخرجُوا الاسم الذي كان فاعلًا في الأصل مُخرج الفضلات، فميَّزوا به ليزول الإبهام الذي دخل الكلام، ولكونه فاعلًا في الأصل، وجاريًا الآن مجرى بقيّة الأسماء المميَّزة لغير الأفعال، امتنع أكثر الناس من تقديمه، فلم يُجيزوا: شَحْمًا تفقَّأتُ، ولا عَرقًا تصببْتُ، وأجازه المازني قياسًا، واعتلَّ بأنَّ العامل متصرِّف وهو الفعل، وأنشد[153]:

أتَهْجُرُ سلمى بالفراقِ حبيبَها وما كانَ نفسًا بالفِراقِ تطيبُ

قال: أراد وما كان يطيب بالفراق نفسًا، قال الزجَّاج: والرواية: وما كان نفسي بالفراقِ تطيبُ"[154].

ذكر ابن الخشَّاب مسألة خلافيَّة بين الكوفيين والبصريين دون أن يُصرِّح بنسبة ذلك إليهما، واكتفى بعرض المسألة وتوضيحها، ثمَّ استدلَّ بمثالين مصنوعين وضّح بهما امتناع تقديم التمييز على عاملهما الفعل المتصرف، وعلَّل لذلك، وفي المقابل ذكر الرأي المخالف ونسبه إلى المازني، ووظَّف الشاهد الشعري دليلًا على رأي المازني، وذكر الشاهد كاملًا دون نسبته لقائله، كما لم يُخرِّج وجه الاستشهاد. ثم عقَّب بعد ذلك برواية الزَّجاج التي تنفي صحة رأي المازني، ولم يرجِّح بين الرأيين، وإنْ كان يُفهم من موقفه أنَّه لا يوافق المازني فيما ذهب إليه.

وقد تناول هذه المسألة بعض النَّحويين بشيء من التوضيح كعبد القاهر الجرجاني(471هـ)[155] فقد ذكر أنّ سيبويه(180هـ)، وأبا علي الفارسي (377هـ) لا يُجيزان تقديم التمييز على فعله المتصرف، وأجازه آخرون ومنهم المبرد(285هـ)[156] الذي وافقه ابن الخشَّاب في توظيف الشَّاهد الشعري.

أمَّا أبو البركات الأنباري (577هـ)[157] فقد صرَّح بأنَّ بعض الكوفيين ومَن وافقهم من البصريين كالمازني(247هـ)، والمبرّد (285هـ) يجيزون تقديم التمييز (نفسًا) على عامله الفعل المتصرف (تطيب)، فوظَّف الشاهد كما فعل ابن الخشَّاب، غير أنَّه نسب الرأي المخالف الذي لا يُجيز ذلك لأكثر البصريين، كما صرَّح بترجيح رأي البصريين، وخرَّج الشاهد بأنَّ (نفسًا) يكون مفعولًا بفعل مقدّر، أي: أعني نفسًا، وليس تمييزًا، أو أنْ يكون جاء في الشعر قليلًا على الشذوذ.

غير أنَّ الرواية الصحيحة للشاهد: (وما كان نفسي بالفراق تطيبُ) لا شاهد فيها على رأي الكوفيين. ونجد ابن الخشَّاب وافق ابن جني(392هـ)[158] في توظيفه للشاهد، ووافقهما ابن يعيش(643هـ)[159]، وابن عصفور(669هـ)[160] في توظيفهما الشاهد الشّعري.

- **مسألة إعراب (أيّ) الموصولة**، فقد ذكر رأي الخليل في قوله: "والخليل يقول: إنَّ (أيُّهُمْ) مأخوذة من كلام فهي محكيَّة، كأنَّه قال: الذي من أجله يقال﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ [مريم: 69]، وشبَّهه بقوله[161]:

ولقدْ أبِيْتُ مِنَ الفتاةِ بمنزلٍ فأَبِيتُ لا حَرِجٌ ولا مَحرُومُ

أي: الذي يُقال له: لا حَرِجٌ ولا محرومُ، فهي معربة عنده، وضمها رفع صحيح"[162].

فابن الخشَّاب نقل كلام الخليل مستشهدًا بنص من القرآن الكريم، ثمّ ذكر الشاهد الشّعري كاملًا، غير منسوب لقائل، وعلَّق عليه دون أنْ يبيّن موقفه مِن رأي الخليل.

وقد وظَّف ابن الخشّاب الشاهد الشعري على نحو ما صنع سيبويه (180هـ)[163]، ووافقهما أبو البركات الأنباري (577هـ)[164]، وابن يعيش (643هـ)[165]، والرضي (686هـ)[166].

المطلب الخامس: توظيف الشاهد الشّعري لبيان التحليل الإعرابيّ، والأوجه المتعددة فيه[167]

يُعدُّ الشاهد الشعري مجالًا خصبًا لتوظيفه في بيان صحة الوجه الإعرابي لمسألة ما، وهذا ما اتبعه ابن الخشَّاب في بعض المسائل، نحو:

- **مسألة نصب (كان) للمفعول معه**، في قوله: "وقد أجروا (كانَ) في هذا الباب مُجرى الأفعال الحقيقيَّة، فنصبُوا بها المفعول معه، فمن ذلك قول الشاعر[168]:

فَكُونُوا أنتمُ وبني أبِيكُمْ مكانَ الكُلْيَتَين مِن الطِّحالِ

أي: مع بني أبيكم، فـ(بني) منصوب على المفعول معه، و(مكان الكُلْيتَين) خبر كان"[169].

فقد وظَّف ابن الخشَّاب الشاهد الشعري للاستشهاد به على جواز نصب المفعول معه بـ(كان) النَّاقصة، ووضّح موضعه ومعناه، وحلّله إعرابيًّا، كما اكتفى به دون أَنْ يعضده بشاهد آخر، ولم ينسب الشاهد لقائله.

وتوظيفه للشاهد موافق لِمَنْ قبله من النحويين، كسيبويه(180هـ)[170]، ووافقه مَنْ بعده كابن يعيش(643هـ)[171]، غير أنّ ابن هشام(761هـ)[172] وظَّفه شاهدًا على ترجيح نصب (بني) على المفعول معه لا العطف.

- **أوجه إعراب المعمول المضاف إلى عامله وتابعه**، في قوله: "فإنِ استعملت المصدر مضافًا، فإنْ كان لازمًا أضفته إلى فاعله، فقلت: عجبْتُ مِن قيام زيدٍ، فزيدٌ مجرور اللفظ بالإضافة، مرفوع في الأصل بأنَّه فاعل، وكذلك تنعته إنْ شئتَ بالمجرور حملًا على لفظه، وبالمرفوع حملًا على معناه، فتقول: عجبْتُ مِنْ قيامِ زيدٍ العاقلِ، والعاقلُ إنْ شئتَ، وعلى ذلك أنشدوا[173]:

..... **طَلَبَ المعقِّبِ حقَّهُ المظلُومُ**

برفع (المظلوم) صفة للمعقّب"[174].

وضّح ابن الخشّاب مسألة استعمال المصدر المضاف إلى معموله الفاعل، وإعراب الفاعل المضاف، والأوجه الإعرابية الجائزة في تابعه كالرفع مراعاة لمحل المضاف إليه وهو الفاعل في المعنى، والجر مراعاة للفظه، ومثَّل لذلك بأمثلة مصنوعة، ثم عقَّب بعجز شاهد شعري لم ينسبه لقائله؛ ليستشهد به على واقع استعمال الوجه المحمول على المعنى.

وقد وظّفه كتوظيف الجرجاني (471هـ)[175]، ووافقهما أبو البركات الأنباري (577هـ)[176]، والرضي (686هـ)[177]. أمّا ابن يعيش (643هـ)[178] فلم يخالف النحويين في توظيفه له، غير أنّه صرّح بأنّ الجرّ على اللفظ هو الأجود من الرفع على المعنى، لكنّه أُمتُنع بسبب مخالفة القافية.

- وقوع الجملة الاسمية **بعد (حتَّى) الابتدائية**، فقال: "وهناك جُمل اختلفوا فيها خلافًا لم يشِع، وهي الجملة الواقعة بعد (حتَّى) التي تُسمَّى الابتدائيَّة، يعنون التي تقع بعدها الجمل مبتدأ بها، كقوله[179]:

فما زالتِ القتلى تَمُجُّ دماءَهَا بدجلةَ حتَّى ماءُ دجلةَ أشْكلُ

ماء دجلة: مبتدأ، وأشكل: خبره. فهذه الجملة وما أشبهها من الجمل التي تقع بعد (حتَّى) هذه"[180].

وظَّف ابن الخشّاب الشَّاهد الشعري لتوضيح نوع (حتى) الابتدائيَّة، واستدلَّ على ذلك بإعراب الجملة الواقعة بعدها، ولم يستشهد بأيّ نوع من الشواهد سوى هذا الشاهد، وجاء به كاملًا، دون أنْ يذكر قائله.

وقد ورد توظيف الشاهد عند بعض النحويين كالجرجاني (471هـ)[181] الذي وافقه ابن الخشَّاب في توظيف الشاهد الشعري، ووافقهما ابن يعيش (643هـ)[182]، وابن هشام(761هـ)[183]. وقد نسبوه لقائله، أمَّا الرضي (686هـ)[184] فقد وظَّفه كتوظيف ابن الخشَّاب، و لم ينسبه لقائله، لكنه أضاف معنى التعظيم لـ(حتَّى) الابتدائيَّة في هذا الشاهد.

-**مسألة إعمال (ليت) بعد دخول (ما) عليها**، يقول: "وجاز أنْ تكون (ما) مزيدة ملغاة، دخولها كخروجها، فتبقي (ليت) عملها في الاسمين النصب والرفع، وعلى الوجهين أنشدوا بيت النابغة وهو:

قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا أو نصفُهُ فقدِ

بنصب الحمام ورفعه، وكذلك قوله: أو نصفه"[185]

فابن الخشَّاب ذكر جواز إعمال (ليتما) النصب، وإهمالها عند دخول (ما) عليها. وقد نسب البيت لقائله وهو النابغة. وبيَّن موضعي الاستشهاد (الحمام)، والمعطوف عليه (نصفه)، ووضّح الوجهين الإعرابيين لهما. وإهمالها. ولكنه لم يذكر الوجه الآخر في (ما) بأنها موصولة.

وتوظيف ابن الخشَّاب للشاهد جاء موافقًا لتوظيف النحويين كسيبويه(180هـ)[186] الذي صرَّح بأنَّ إلغاء (ليتما) حسن، ويجوز الرفع في (الحمام) على أنَّ (ليت) يجوز فيها وجهان: بأنْ تكون عاملة، وتُجْعل (ما) موصولة اسمها، أو تكون ملغاة، و(ما) كافة، وجاء موافقًا لتوظيف الجرجاني(471هـ)[187] أيضًا، واكتفى صدر الأفاضل الخوارزمي(617هـ)[188] بذكر جواز نصب الحمام ورفعه دون تفصيل، وذكر ابن يعيش(643هـ)[189] وجهين للنصب على إعمال (ليت) فتكون (ما) كافة، وفي الوجه الثاني (ليت) عاملة، و(ما) زائدة مؤكِّدة، والرفع كما هو عند سيبويه. وذكر ابن مالك

(672هـ)[190] الأوجه الجائزة في الشاهد، وهما الإلغاء والإعمال، وفصَّل في ذكر رأي سيبويه، وغيره من النحويين. وكذلك ابن هشام (761هـ)[191] فصَّل فيه كمَنْ سبقه مِن النَّحويين.

المطلب السادس: توظيف الشاهد الشعري لأكثر من حكم في المسألة الواحدة

وظَّف ابن الخشَّاب الشَّاهد الشعري الواحد للاستشهاد به على ورود أكثر من حكم في المسألة الواحدة، كما في الآتي:

- **مسألة (كلا وكلتا) اسمان مفردان** في قوله: "ويدل على أنّ (كِلا وكلتا) اسمان مفردان -وإنْ أفادَا معنى التثنية عود الضمير إلى كلّ واحد منهما مفردًا، كقوله عز وجل: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: 33]، ولم يقل: آتتا أكلها. وقد جاء في الشعر عود الضمير إلى (كلا) مثنًّى على المعنى، وهو قوله[192]:

كِلاهما حين جدَّ الجري بينهما قدْ أقْلَعا وكِلا أنْفيهما رابِي

وهذا الشاعر قد استعمل اللغتين، أعني الحمل على اللفظ -وهو الأقْيس- في قوله: رابي، ولم يقل: رابيان، والحمل على المعنى في قوله: قد أقْلعا، ولم يقل: قد أقلع.

ذكر ابن الخشاب دلالة (كلا وكلتا) على الإفراد، واستشهد بآية قرآنية على أحد الوجهين الجائزين في (كلتا)، ثمَّ عقَّب ببيت شعري شمل الوجهين الجائزين في (كِلا)، ولم ينسب البيت لقائله.

وقد وافق ابن الخشّاب مَنْ سبقه مِن النَّحويين في توظيف الشاهد الشعري، كابن جني(392هـ)[193]، ووافقه مَن بعده كأبي البركات الأنباري (577هـ)[194]، وابن يعيش(643هـ)[195]، والأشموني (929هـ)[196].

- **حكم الاسم الثلاثي المؤنث من حيث الصرف وعدمه**، فقال: "ولا يخلو المؤنَّث بالوضع العاري من العلامة مِنْ أنْ يكون على ثلاثة أحرف أو أكثر من ذلك، فإنْ كان ثلاثيًّا لم يخلُ من أنْ يكون ساكنَ الأوسط أو متحركة، فالسَّاكن الأوسط ك-(هند، ودعد، وجُمْل)، لك فيه الصرف وتركه، فالصَّرف؛ لأنه بسكون أوسطه مع كونه على العدة التي تكون عليها أكثر الأسماء المتمكّنة، وهو الثلاثي خف، فقاومت خفته إحدى العلتين الموجودتين فيه من العلل المانعة من الصرف، وهما:

التعريف والتأنيث فصُرِف. وترك الصَّرف للاعتداد بالسببين، وأنَّك لمْ تُبالِ بخفته، بسكون أوسطه، وعلى الوجهين أنشدوا[197]:

لم تتلفَّعْ بفضلِ مِئْزَرِها دَعْدٌ ولم تُغْذَ دَعْدُ في العُلَبِ"[198]

ذكر حكم الاسم الثلاثي الساكن الوسط من حيث جواز صرفه ومنعه، وعلَّل لذلك، واستشهد بشاهد شعري دون غيره من الشواهد، ولم يعلِّق على البيت اكتفاءً بما ذكره سابقًا، كما لم ينسب البيت لقائله.

ولم يختلف توظيف ابن الخشَّاب لهذا الشاهد عنْ غيره من النحويين أمثال سيبويه (180هـ)[199]، وابن جني (391هـ)[200]، وابن يعيش (643هـ)[201].

- **أحوال المفعول له**، فقال: "فأمّا وقوعه معرفة ونكرة فكقول حاتم:

وأغفرُ عوراءَ الكريمِ ادَّخارَه وأُعرضُ عنْ شتْمِ اللئيمِ تكرُّمَا

و(ادِّخارَه) معرفة، و(تكرُّمَا) نكرة، وقد جمع البيت شاهدَين"[202].

بيَّن ابن الخشاب حالتين من أحوال استعمال المفعول له، مضافًا (معرفة)، ومجرّدًا من (أل) والإضافة (نكرة)، واستشهد بشاهد شعري نسبه لقائله، ووضَّح فيه موضعي الاستشهاد.

وورد توظيفه للشاهد موافقًا لتوظيف سيبويه(180هـ)[203]، كما نسبه سيبويه لحاتم الطائي، غير أنّه استشهد به في موضع آخر من كتابه على حذف لام المصدر من (ادِّخاره)[204]. وكذلك وافقهما ابن يعيش(643هـ)[205]. أمَّا الرضي(686هـ)[206]، فقد استشهد به على استعمال المفعول له معرفة؛ ردًّا على من اشترط تنكيره تشبيهًا له بالحال والتمييز.

الخاتمة:

اهتم البحث بدراسة توظيف الشواهد الشعريَّة عند ابن الخشَّاب في كتاب (المرتجل في شرح الجمل)، وتوصل البحث إلى نتائج مِن أهمها:

- الشواهد الشعريَّة عند ابن الخشَّاب في المرتجل أكثر استعمالًا وورودًا من باقي أنواع الشواهد، كما أنَّ عددها البالغ (122) بيتًا تجاوز مجموع ما استشهد به الجرجاني في كتابيه: الجمل، وشرحه.

بأكثر الشواهد الشعرية التي وظَّفها ابن الخشاب جاءت في اطراد القاعدة النحويَّة، و ما جاء مخالفًا للقاعدة النحوية كان يوظفه تحت مسمَّى الضرورة الشعريَّة وهو الأكثر، وتارة يخرِّجه على أنَّه لغة من لغات العرب، أو على القلة، ولم يرد عنده مصطلح الشذوذ أو الندرة.

- وضُح منهجه في الضرورة الشعرية بأنّها: ما وقع في الشِّعر ممَّا لا يجوز أنْ يقع في الكلام المنثور، سواء أكان للشَّاعر عنه مندوحة أم لا.

- طريقته في الاستدلال بالشاهد الشعري لم تكن على وتيرة واحدة، فتارة يذكر الشَّاهد كاملًا، وأحيانًا يكتفي بموضع الاستشهاد فقط، وأحيانًا ينسب الشاهد الشعري لقائله، ولكنَّه في الأغلب لا ينسبها، كما هي عادة أكثر النحويين، وأحيانًا يوظِّف أكثر من شاهد شعري لبيان صحة الاستعمال النحوي في المسألة الواحدة.

- جميع شواهده التي استشهد بها جاءت من عصور الاحتجاج، ماعدا شاهدًا واحدًا ذكره لأبي نواس من باب التمثيل، وتوضيح ما أُخذ عليه فيه. كما نجد أنه انفرد بشاهدٍ شعري لم يستشهد به النحويون، وهو قول الشاعر: "بلْ بلَدٍ أطرافُهُ في أبْلاد".

- لم يلتزم طريقة واحدة في شرح الشاهد، فتارة يوضح موضع الاستشهاد، ويُعربه، وتارة يكتفي بشرح المسألة النحوية دون أنْ يتطرَّق إلى موضع الشَّاهد. كما اهتمَّ بتعليل القاعدة النّحوية، وهذا أمر شائع في أغلب المسائل.

- عند استشهاده بالشواهد الأخرى كان يُقدِّم المثال المصنوع ثم الشاهد القرآني، وبعدهما يذكر البيت الشعري، ولم يتخلف عن هذا التنظيم إلا في موضعين: أحدهما قدَّمه على الشاهد القرآني، والآخر قدَّمه على المثال المصنوع.

- في مواضع عدة يتوافق ما ذكره مع ما ذكره غيره من النحويين، ولكن هناك مواضع يخالفهم فيها، فما كان الشّاهد عنده ضرورة قد يكون قليلًا عند غيره.

- عند ذكره لآراء النَّحويين أحيانًا ينسب الرأي لقائله، وتارة يكتفي بعرض الآراء دون نسبة، كما أنَّه قد يوضح موقفه من تلك الآراء، وتارة يكتفي بعرض الرأي دون ترجيح.

الهوامش والإحالات:

(1) ينظر: الحموي، معجم الأدباء: 4/ 1494. القفطي، إنباه الرواة: 2/ 99. السيوطي، بغية الوعاة: 29/2. الزركلي، الأعلام: 4/ 67.

(2) ينظر: نفسها، الصفحات نفسها.

(3) ينظر: الحموي، معجم الأدباء: 4/ 1494. القفطي، إنباه الرواة: 2/ 99. السيوطي، بغية الوعاة: 30/2.

(4) ينظر: الحموي، معجم الأدباء: 4/ 1494، 1495. السيوطي، بغية الوعاة: 30/2.

(5) ينظر: نفسها، الصفحات نفسها.

(6) ينظر: نفسها، الصفحات نفسها.

(7) وهي: باب حروف الجر، وباب التوابع، وباب التذكير والتأنيث. ينظر: علي حيدر، مقدمة محقق كتاب ابن الخشَّاب المرتجل: 27.

(8) ينظر: الحموي، معجم الأدباء: 4/ 1494. القفطي، إنباه الرواة: 2/ 99. السيوطي، بغية الوعاة: 30/2.

(9) اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية: 162.

(10) ينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو: 44.

(11) الأفغاني، في أصول النحو: 19، 20.

(12) ينظر: البغدادي، خزانة الأدب: 1/ 5 -7.

(13) ينظر: نفسه: 1/ 6.

(14) ينظر: ابن الخشاب، المرتجل: 82.

(15) ينظر: نفسه، مثلًا: 81، 142،138.

(16) ينظر: نفسه، مثلًا: 166، 189، 197، 234.

(17) ينظر: نفسه، مثلًا: 142، 170، 254.

(18) ينظر: نفسه، مثلًا: 255، 274، 281، 292، 309.

(19) ينظر: نفسه، مثلًا: 20، 92، 243،95.

(20) ينظر: نفسه: 170، 231.

(21) ينظر: نفسه: 134.

(22) والكتاب حققه: علي حيدر، 1392هـ1972م. وقد أشار السيوطي في بغية الوعاة إلى كتاب (الجمل للجرجاني) باسم: الجرجانية: 1/ 108. وهناك كتب نحوية تحمل اسم (الجمل) أيضًا كجمل الزجاجي، والجمل لابن خالويه.

(23) الكتاب محقق وهو رسالة ماجستير، تحقيق: خديجة محمد حسين باكستاني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1407هـ - 1408هـ.

(24) ومن شروح جمل الجرجاني أيضًا: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي، حقق الجزء الأول منه عبد الحليم المرصفي، وترشيح العلل في شرح الجمل لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق: عادل محسن العميري.

(25) ينظر: الجرجاني، الجمل: 21، 25، 26.

(26) ينظر: ابن الخشاب، المرتجل: 224.

(27) الجرجاني، شرح الجمل في النحو: 41.

(28) ينظر: ابن الخشاب، المرتجل: 134، 138، 344، 254، 318.

(29) خلافًا لما ذكره محقق الكتاب بأنَّ عدد الأبيات (111) بيتًا.

(30) ينظر: الجرجاني، الجمل: 26. الجرجاني، شرح الجمل: 145، 147، 174.

(31) ينظر: ابن الخشاب، المرتجل: 344. وهو قول جرير: فمازالتِ القتلى تمجُّ دماءها بدجلةَ حتى ماءُ دجلةَ أشكلُ. ينظر: جرير، ديوانه: 457. ابن يعيش، شرح المفصل: 18/8. ابن هشام، مغني اللبيب: 137/1.

(32) ينظر، ابن الخشاب، المرتجل: أمثلة أخرى: 13، 19، 81، 90، 92، 96، 109، 137، 159، 162، 164، 170، 171، 183.

(33) ابن منظور، لسان العرب: مادة (طرد).

(34) اللبدي، معجم المصطلحات: 139.

(35) لأبي ذؤيب الهذلي، ينظر: ديوان الهذليين: 68/1، وورد بغير نسبة عند: الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح: 74/1. ابن يعيش، شرح المفصل: 29/3، 31/9.

(36) ينظر: ابن الخشاب، المرتجل: 10

(37) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح: 74/1.

(38) الخوارزمي، ترشيح العلل: 8.

(39) ابن يعيش، شرح المفصل: 29/3.

(40) نفسه: 31/9.

(41) البيت للفرزدق، ديوانه: 180/1. الجرجاني، المقتصد: 1/ 468. ابن يعيش، شرح المفصل: 54/8.

(42) ينظر: ابن الخشاب، المرتجل: 0 17- 231.

(43) الجرجاني، المقتصد: 1/ 468.

(44) ابن يعيش، شرح المفصل: 8/ 54-57 "ومنهم من يجعل (ما) مزيدة ويعملها إلا أنَّ الإعمال في (كأنَّما ولعلَّما وليتما) أكثر منه في (إنَّما وأنَّما ولكنّما)".

(45) الأشموني، شرح الأشموني: 429/1.

(46) هو ساعدة بن جؤية الهذلي، ديوان الهذليين:1/ 277. ينظر، سيبويه، الكتاب: 3/ 226. المبرد، المقتضب: 381/3.

(47) ينظر: ابن الخشاب، المرتجل: 81.

(48) سيبويه، الكتاب: 226/3.

(49) المبرد، المقتضب: 381/3.

(50) ابن جني، اللّمع في العربية: 156.

(51) ابن يعيش، شرح المفصل: 62/1، 8/ 57.

(52) للمرار بن منقذ التميمي، سيبويه، الكتاب: 116/1. ابن يعيش، شرح المفصل: 76/4.

(53) ابن يعيش، المرتجل: 242، 243.

(54) سيبويه، الكتاب: 116/1.

(55) ابن يعيش، شرح المفصل: 76/4.

(56) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 94/3.

(57) ابن الناظم، شرح الألفية: 297.

(58) الأشموني، شرح الأشموني: 2/ 542.

(59) نسبه سيبويه لكُثيِّر عزة ومطلعه: لميَّة بدلًا من (لعزة) ، سيبويه، الكتاب: 123/2. وعند ابن يعيش أيضًا منسوب لكثيِّر، مطلعه: لعزَّة ، ابن يعيش، المفصل: 64/2.

(60) غير منسوب، ينظر: الأنباري، أسرار العربية: 121.

(61) ابن الخشاب، المرتجل: 166 .167.

(62) سيبويه، الكتاب: 123/2.

(63) ابن جني، الخصائص: 2/ 492.

(64) ابن يعيش، شرح المفصل: 2/ 64.

(65) الأشموني، شرح الأشموني: 291/2. غير أنَّ البيت عنده: (لميَّة) بدلًا من (لعزَّة).

(66) الأنباري، أسرار العربية: 121.

(67) ينظر: ابن الخشاب، المرتجل أمثلة أخرى: 40، 41، 267، 281

(68) ينظر: نفسه: 97، 212.

(69) البيت من أرجوزة لسالم بن دارة الغطفاني، ينظر: الأنباري، الإنصاف: 325/1. الرضي، شرح الكافية: 1/ 350.

(70) ابن الخشاب، المرتجل: 103

(71) الأنباري، الإنصاف: 325/1.

(72) ابن يعيش، شرح المفصل: 130/1.

(73) الرضي، شرح الكافية: 1/ 350.

(74) شطر بيت من الرجز، ينسب لأبي حيَّان الفقعسي، وجاء بلا نسبة عند: ابن جني، الخصائص: 144/1. الأنباري، الإنصاف: 11/1. الرضي، شرح شافية ابن الحاجب: 139/1.

(75) ابن الخشاب، المرتجل: 121

(76) ابن جني، الخصائص: 1/ 144.

(77) الأنباري، الإنصاف: 1/ 11.

(78) الرضي، شرح شافية ابن الحاجب: 1/ 139.

(79) ذو الرمة، ديوانه: 591. ابن جني، الخصائص: 410/2. ابن هشام، مغني اللبيب: 278/1.

(80) ابن الخشاب، المرتجل: 212.

(81) ابن جني، الخصائص: 2/ 410.

(82) ابن هشام، مغني اللبيب: 1/ 278.

(83) السيوطي، همع الهوامع: 4/ 312.

(84) الأشموني، شرح الأشموني: 4/ 15 ـ16.

(85) ينظر: ابن الخشاب، المرتجل: 120، 234، 328، 330.

(86) من الرجز المشطور لأبي النجم العجلي، ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 89/5. الرضي، شرح الشافية: 289/2.

(87) ابن الخشاب، المرتجل: 19، 20.

(88) ابن جني، الخصائص: 304/1

(89) ابن يعيش، شرح المفصَّل: 5/ 89

(90) الرضي، شرح شافية ابن الحاجب: 289/2.

(91) ابن هشام، أوضح المسالك: 348/4.

(92) ينسب لسنان بن الفحل، ينظر: الأنباري، الإنصاف: 1/ 384. ابن يعيش، شرح المفصل: 8/ 45.

(93) ابن الخشاب، المرتجل: 58

(94) الأنباري، الإنصاف: 1/ 384.

(95) ابن يعيش، شرح المفصل: 8/ 45

(96) الرضي، شرح الكافية: 3/ 22.

(97) ابن هشام، أوضح المسالك: 154/1.

(98) ينسب للعباس بن مرداس، وعدّه بعضهم من الأبيات المجهولة القائل، ينظر: سيبويه، الكتاب: 2/ 158. ابن يعيش، شرح المفصل: 130/4. الرضي، شرح الكافية: 70/2.

(99) ابن الخشاب، المرتجل: 158.

(100) سيبويه، الكتاب: 2/ 158.

(101) الجرجاني، المقتصد: 2/ 748.

(102) الأنباري، الإنصاف: 1/ 308.

(103) ابن يعيش، شرح المفصل: 4/ 130.

(104) الرضي، شرح الكافية: 70/2، 3/ 154.

(105) ابن هشام، مغني اللبيب: 2/ 572.

(106) نفسه: 2/ 572.

(107) ابن الخشاب، المرتجل: 134.

(108) ابن جني، المحتسب: 31/2.

(109) ابن الخشاب، المرتجل: 137، 138. ابن جني، الخصائص: 2/ 228.

(110) الأخطل، ديوانه: 64. ينظر: سيبويه، الكتاب: 116/4. السيوطي، همع الهوامع: 28/5.

(111) ابن الخشاب، المرتجل: 137، 138.

(112) سيبويه، الكتاب: 2/ 408

(113) المبرد، المقتضب: 2/ 140

(114) ابن الشجري، الأمالي: 2/ 419

(115) ابن جني، الخصائص: 228/2.

(116) سيبويه، الكتاب: 116/4.

(117) السيوطي، همع الهوامع: 28/5.

(118)ذو الرمة، ديوانه: 50. ينظر: البغدادي، خزانة الأدب: 254/1.

(119) ابن الخشاب، المرتجل: 248، 249.

(120) البغدادي، خزانة الأدب: 254/1.

(121) وهو: جرير، ديوانه: 479. ينظر: ابن جني، الخصائص: 3/ 42. ابن يعيش، شرح المفصل: 35/4، وغير منسوب عند: الفراء، معاني القرآن: 235/2.

(122) ابن الخشاب، المرتجل: 254.

(123) الفراء، معاني القرآن: 2/ 235.

(124) ابن جني، الخصائص: 3/ 42.

(125) ابن يعيش، شرح المفصل: 35/4.

(126) ينظر: رؤبة، ديوانه: 104. سيبويه، الكتاب: 2/ 301. ابن جني، الخصائص: 2/ 228. الجرجاني، الجمل: 25.

(127) ينظر: البيت منسوب ل-، رؤبة، ديوانه: 3، وبلا نسبة عند: الأنباري، الإنصاف: 377/1. ابن يعيش، شرح المفصل: 118/2،

(128) ينظر: المتنخل الهذلي، ديوان الهذليين: 19/2، وعند : ابن الشجري الأمالي: 217 ،218، نسبه لتأبط شرًا. وبلا نسبة عند: الأنباري، الإنصاف: 380/1، 2/ 529. ابن يعيش، شرح المفصل: 118/2.

(129) لم أعثر عليه فيما وقفت عليه من مصادر.

(130) ابن الخشاب، المرتجل: 224.

(131) ينظر: سيبويه، الكتاب: 263/1، 2/ 163، 164. وهي من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ينظر: الأنباري، الإنصاف: 1/ 376، 377.

(132) ينظر: سيبويه، الكتاب: 4/ 210، 211.

(133) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 19/1.

(134) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 29/9

(135) ينظر: الفارسي، الإيضاح: 202.

(136) ينظر: ابن جني، الخصائص: 1/ 264.

(137) ينظر: الجرجاني، الجمل: 25.

(138) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 118/2.

(139) ينظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية: 297/4.

(140) ينظر: ابن الشجري، الأمالي : 217/1.

(141) ينظر: الأنباري، الإنصاف: 1/ 377، 2/ 529.

(142) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 118/2.

(143) ينظر: ابن الشجري، الأمالي: 218/1

(144) ينظر: الأنباري، الإنصاف: 380/1.

(145) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 118/2.

(146) ينظر: الأنباري، الإنصاف: 529/2. ابن يعيش، شرح المفصل: 8/ 105. ابن مالك، شرح التسهيل: 3/ 57.

(147) ينظر، ابن الخشاب، المرتجل: 94، 141، 142، 241.

(148) من الرجز المشطور نُسب إلى ابن خالد القناني، وبلا نسبة عند: الأنباري، الإنصاف: 1/ 15. ابن يعيش، شرح المفصل: 24/1.

(149) ابن الخشاب، المرتجل: 6، 7.

(150) ينظر: الأنباري، الإنصاف:1/ 15.

(151) ابن يعيش، شرح المفصل: 24/1.

(152) ابن هشام، أوضح المسالك: 34/1، 35.

(153) اختلف في نسبة البيت، قيل: للمخبل السعدي، وقيل لأعشى همدان. ينظر: ابن جني، الخصائص: 2/ 384. الجرجاني، المقتصد: 693/2.

(154) ابن الخشاب، المرتجل: 158، 159.

(155) الجرجاني، المقتصد: 2/ 693 ـ695.

(156) ينظر: المبرد، المقتضب: 3/ 37

(157) الأنباري، الإنصاف: 2/ 828 ـ831.

(158) ابن جني، الخصائص: 2/ 384

(159) ابن يعيش، شرح المفصل: 2/ 74.

(160) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: 2/ 283ـ285.

(161) الأخطل، ديوانه: 84. ينظر: سيبويه، الكتاب: 399/2. ابن يعيش، شرح المفصل: 146/3. الرضي، شرح الكافية: 62/3

(162) ابن الخشاب، المرتجل: 309، 310.

(163) سيبويه، الكتاب: 2/ 399.

(164) الأنباري، الإنصاف: 2/ 710

(165) ابن يعيش، شرح المفصل: 3/ 146.

(166) الرضي، شرح الكافية: 3/ 62.

(167) ينظر: ابن الخشاب، المرتجل: 40، 41، 189ـ231، 318، 256.

(168) غير منسوب، ينظر: سيبويه، الكتاب: 1/ 298. ابن يعيش، شرح المفصل: 50/2.

(169) ابن يعيش، المرتجل: 185.

(170) سيبويه، الكتاب: 1/ 298.

(171) شرح المفصل: 50/2

(172) ابن هشام، أوضح المسالك: 2/ 243.

(173) ينسب لـ: لبيد بن ربيعة، ديوانه: 128. الأنباري، الإنصاف: 1/ 232. ابن يعيش، شرح المفصل: 6/ 66.

(174) ابن الخشاب، المرتجل: 243.

(175) الجرجاني، المقتصد: 562/1.

(176) الأنباري، الإنصاف: 1/ 232.

(177) الرضي، شرح الكافية: 3/ 412.

(178) ابن يعيش، شرح المفصل: 66/6، 67.

(179) وهو جرير، والرواية في ديوانه: 457 (تمور دماؤها). وينظر: الجرجاني، الجمل: 26. ابن يعيش، شرح المفصل: 18/8، وغير منسوب عند الرضي في شرح الكافية: 278/4.

(180) ابن الخشاب، المرتجل: 344.

(181) الجرجاني، الجمل: 26.

(182) نفسه: 26.

(183) ابن هشام، مغني اللبيب: 128/1-2/ 386..

(184) الرضي، شرح الكافية: 278/4.

(185) ابن الخشاب، المرتجل: 170، 171، وينظر أيضا حديثه عن البيت مرة أخرى: 231.

(186) سيبويه، الكتاب: 138/2،137.

(187) الجرجاني، المقتصد: 469/1.

(188) الخوارزمي، ترشيح العلل في شرح الجمل: 141.

(189) ابن يعيش، شرح المفصل: 58/8.

(190) ابن مالك، شرح التسهيل: 418/1.419.

(191) ابن هشام، مغني اللبيب: 286/1، 308.

(192) الفرزدق، ديوانه: 34. ابن جني، الخصائص: 314/3. ابن يعيش، شرح المفصل: 54/1.

(193) ابن جني، الخصائص: 2/ 421، 3/ 314.

(194) الأنباري، الإنصاف: 2/ 447.

(195) ابن يعيش، شرح المفصل: 1/ 54.

(196) الاشموني، شرح الأشموني: 1/ 82.

(197) جرير، ديوانه: 82. ينظر: سيبويه، الكتاب: 241/3. ابن جني، الخصائص: 3/ 61.

(198) ابن الخشاب، المرتجل: 92.

(199) سيبويه، الكتاب: 241/3.

(200) ابن جني، الخصائص: 3/ 61، 317

(201) ابن يعيش، شرح المفصل: 70/1.

(202) ابن الخشاب، المرتجل: 159.

(203) سيبويه، الكتاب: 1/ 368

(204) نفسه: 3/ 126

(205) ابن يعيش، شرح المفصل: 2/ 54.

(206) الرضي، شرح الكافية: 513/1.

قائمة المصادر والمراجع:

1) الأخطل، ديوانه، رواية اليزيدي عن السكري عن ابن الأعرابي، علق عليه الأب أنطون صالحاني اليسوعي، بيروت، 1891م.
2) الاستراباذي، محمد بن الحسن، شرح الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، ليبيا، د.ت.
3) الاستراباذي، محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982م.
4) الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني المسمى: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، د.ت
5) الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، 1987م.
6) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد ، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، د.ت.
7) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، مصر، د.ت.
8) البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1983م.
9) بن ربيعة، لبيد، ديوان، تحقيق: إحسان عباس، الكويت، 1962م.
10) الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، الجمل، تحقيق: علي حيدر، دمشق، 1972م.
11) الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، د.ط، د.ت
12) الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن ، شرح الجمل في النحو، تحقيق: خديجة محمد حسين باكستاني، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1408هـ.
13) جرير، ديوانه، دار الحياة، بيروت، 1353م.
14) ابن جني، عثمان بن جني الموصلي، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجّار، دار الهدى، بيروت، د.ت.
15) ابن جني، عثمان بن جني الموصلي، اللّمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ت.
16) ابن جني، عثمان بن جني الموصلي، المحتسب، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1969م.

17) الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993م.
18) ابن الخشاب، عبدالله بن أحمد ، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق: علي حيدر، دمشق، 1972م.
19) الخوارزمي، القاسم بن الحسين، ترشيح العلل في شرح الجمل، تحقيق: عادل محسن العميري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1998م.
20) ذو الرمة، ديوانه، المكتب الإسلامي، دمشق، 1964م.
21) الزركلي، خير الدين، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت، 2002م.
22) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م.
23) السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، الاقتراح في أصول النحو، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1988م.
24) السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، د.ت.
25) السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1979م.
26) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1992م.
27) الشعراء الهذليين، ديوان الهذليين، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965م.
28) ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، دار الكتب العلمية، مصر، 1998م.
29) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الله بن عبد الرحمن ، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، 1993م.
30) الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، 1996م.
31) الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد نجاتي، ومحمد النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980م.
32) الفرزدق، ديوانه، دار الكتب العلمية، مصر، 1936م.

33) القفطي، علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1986م.
34) اللبدي، محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، 1980م.
35) ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتاب العلمية، بيروت، 2009م.
36) المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د. ت.
37) ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1993م.
38) ابن الناظم، محمد بن محمد بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية، دار الكتب العلمية، مصر، 2000م.
39) ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، د.ت.
40) ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة المدني القاهرة، د.ت.
41) ابن يعيش، يعيش بن علي ، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

Arabic References

1) al-ʾAḫṭal, Dīwānuhu, Riwāyat al-Yazīdī ʿan al-Sukkarī ʿan Ibn al-ʾAʿrābī, ʿAllāq ʿAlayhi al-ʾAb ʾAnṭūn Ṣāliḥānī al-Yasūʿī, Bayrūt, 1891.
2) al-ʾAstrābāḏī, Muḥammad Ibn al-Ḥasan, Šarḥ al-Kāfiyah, ed. Yūsuf Ḥasan ʿUmar, Manšūrāt Ğāmiʿat Binġāzī, Lībiyā, N. D.
3) al-ʾAstrābāḏī, Muḥammad Ibn al-Ḥasan, Šarḥ Šāfīyah Ibn al-Ḥāğib lil-Raḍī, ed. Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbdalḥamīd & ʾĀḫarīn, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1982.
4) al-ʾAšmūnī, ʿAlī Ibn Muḥammad Ibn ʿĪsá, Šarḥ al-ʾAšmūnī al-Musammá: Manhağ al-Sālik ʾilá ʾAlfīyat Ibn Mālik, ed. ʿAbdalḥamīd al-Sayyid Muḥammad ʿAbdalḥamīd, al-Maktabah al-ʾAzharīyah lil-Turāṯ, al-Qāhirah, N. D.
5) al-ʾAfġānī, Saʿīd, fī ʾUṣūl al-Naḥw, al-Maktab al-ʾIslāmī, Bayrūt, 1987.
6) al-ʾAnbārī, ʿAbdalraḥmān Ibn Muḥammad, ʾAsrār al-ʿArabīyah, ed. Muḥammad Bahğat al-Bayṭār, Maṭbūʿāt al-Mağmaʿ al-ʿIlmī al-ʿArabī, Dimašq, N. D.

7) al-ʾAnbārī, ʿAbdalraḥmān Ibn Muḥammad, al-ʾInṣāf fī Masāʾil al-Ḫilāf bayna al-Naḥwīyīn al-Baṣrīyīn & al-Kūfīyīn, ed. Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbdalḥamīd, Dār Iḥyāʾ al-Turāṯ al-ʿArabī, Miṣr, N. D.
8) al-Baġdādī, ʿAbdalqādir Ibn ʿUmar, Ḫizānat al-ʾAdab & Lubb Lubāb Lisān al-ʿArab, ed. ʿAbdalsalām Muḥammad Hārūn, Maktabat al-Ḫānǧī, al-Qāhirah, 1983.
9) Ibn Rabīʿah, Labīd, Dīwān, ed. ʾIḥsān ʿAbbās, al-Kuwait, 1962.
10) al-Ǧurǧānī, ʿAbdalqāhir Ibn ʿAbdalraḥmān, al-Ǧumal, ed. ʿAlī Ḥaydar, Dimašq, 1972.
11) al-Ǧurǧānī, ʿAbdalqāhir Ibn ʿAbdalraḥmān, al-Muqtaṣid fī Šarḥ al-ʾIḍāḥ, ed. Kāẓim Baḥr al-Marǧān, D. Ṭ, N. D.
12) al-Ǧurǧānī, ʿAbdalqāhir Ibn ʿAbdalraḥmān, Šarḥ al-Ǧumal, ed. Ḫadīǧah Muḥammad Ḥusayn Bākistānī, Master's Thesis, Ǧāmiʿat Umm al-Qurá, Makkah al-Mukarramah, 1408h.
13) Ǧarīr, Dīwānih, Dār al-Ḥayāh, Bayrūt, 1353.
14) Ibn Ǧinnī, ʿUṯmān Ibn Ǧinnī al-Mawṣilī, al-Ḫaṣāʾiṣ, ed. Muḥammad ʿAlī al-Naǧǧār, Dār al-Hudá, Bayrūt, N. D.
15) Ibn Ǧinnī, ʿUṯmān Ibn Ǧinnī al-Mawṣilī, al-Lumaʿ fī al-ʿArabīyah, ed. Fāʾiz Fāris, Dār al-Kutub al-Ṯaqāfīyah, al-Kuwait, N. D.
16) Ibn Ǧinnī, ʿUṯmān Ibn Ǧinnī al-Mawṣilī, al-Muḥtasib, ed. ʿAlī al-Naǧdī Nāṣif, & ʿAbdalfattāḥ ʾIsmāʿīl Šalabī, al-Maǧlis al-ʾAʿlá lil-Šuʾūn al-ʾIslāmīyah, al-Qāhirah, 1969.
17) al-Ḥamawī, Yāqūt Ibn ʿAbdallāh, Muʿǧam al-ʾUdabāʾ, ʾIršād al-ʾAarīb ʾilá Maʿrifat al-ʾAdīb, ed. ʾIḥsān ʿAbbās, Dār al-Ġarb al-ʾIslāmī, Bayrūt, 1993.
18) Ibn al-Ḫaššāb, ʿAbdallāh Ibn ʾAḥmad, al-Murtaǧal fī Šarḥ al-Ǧumal, ed. ʿAlī Ḥaydar, Dimašq, 1972.
19) al-Ḫuwārizmī, al-Qāsim Ibn al-Ḥusayn, Taršīḥ al-ʿIlal fī Šarḥ al-Ǧumal, ed. ʿĀdil Muḥsin al-ʿUmayrī, Ǧāmiʿat Umm al-Qurá, Makkah al-Mukarramah, 1998.
20) Ḏū al-Rummah, Dīwānih, al-Maktab al-ʾIslāmī, Dimašq, 1964.
21) al-Zarkalī, Ḫayr al-Dīn, al-ʾAʿlām Qāmūs Tarāǧim li-ʾAšhar al-Riǧāl & al-Nisāʾ min al-ʿArab & al-Mustaʿribīn & al-Mustašriqīn, Dār al-ʿIlm lil-Malāyīn, Bayrūt, 2002.
22) Sībawayh, ʿAmr Ibn ʿUṯmān Ibn Qanbar, al-Kitāb, ed. ʿAbdalsalām Muḥammad Hārūn, Maktabat al-Ḫānǧī, al-Qāhirah, 1988.

23) al-Suyūṭī, ʿAbdalraḥmān Ibn ʾAbībakr, al-ʾIqtirāḥ fī ʾUṣūl al-Naḥw, Maktabat al-Fayṣalīyah, Makkah al-Mukarramah, 1988.

24) al-Suyūṭī, ʿAbdalraḥmān Ibn ʾAbībakr, Buġyat al-Wuʿāh fī Ṭabaqāt al-Luġawīyīn & al-Nuḥḥāh, ed. Muḥammad ʾAbū al-Faḍl ʾIbrāhīm, al-Maktabah al-ʿAṣrīyah, Ṣaydā-Bayrūt, N. D.

25) al-Suyūṭī, ʿAbdalraḥmān Ibn ʾAbībakr, Hamʿ al-Hawāmiʿ fī Šarḥ Ğamʿ al-Ğawāmiʿ, ed. ʿAbdalʿāl Sālim Mukarram, Dār al-Buḥūṯ al-ʿIlmīyah, al-Kuwait, 1979.

26) Ibn al-Šağarī, ʾAmālī Ibn al-Šağarī, ed. Maḥmūd Muḥammad al-Ṭanāḥī, Maktabat al-Ḫānğī, al-Qāhirah, 1992.

27) al-Šuʿarāʾ al-Huḏaylīyīn, Dīwān al-Huḏaylīyīn, al-Dār al-Qawmīyah lil-Ṭibāʿah & al-Našr, al-Qāhirah, 1965.

28) Ibn ʿUṣfūr, ʿAlī Ibn Muʾmin, Šarḥ Ğumal al-Zağğāğī, ed. Ṣāḥib ʾAbū Ğanāḥ, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Miṣr, 1998.

29) Ibn ʿAqīl, ʿAbdallāh Ibn ʿAbdallāh Ibn ʿAbdalraḥmān, Šarḥ ʾAlfīyat Ibn Mālik, ed. Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbdalḥamīd, al-Maktabah al-ʿAṣrīyah, Ṣaydā-Bayrūt, 1993.

30) al-Fārisī, al-Ḥasan Ibn ʾAḥmad Ibn ʿAbdalġaffār, al-ʾIḍāḥ, ed. Kāẓim Baḥr al-Marğān, ʿĀlam al-Kutub, Bayrūt, 1996.

31) al-Farrāʾ, Yaḥyá Ibn Ziyād, Maʿānī al-Qurʾān, ed. ʾAḥmad Nağātī, & Muḥammad al-Nağğār, al-Hayʾah al-Miṣrīyah al-ʿĀmmah lil-Kitāb, al-Qāhirah, 1980.

32) al-Farazdaq, Dīwānih, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Miṣr, 1936.

33) al-Qifṭī, ʿAlī Ibn Yūsuf, ʾInbāh al-Rūwāh ʿalá ʾAnbāh al-Nuḥāh, ed. Muḥammad ʾAbū al-Faḍl ʾIbrāhīm, Dār al-Fikr al-ʿArabī, al-Qāhirah, Mūʾassasat al-Kutub al-Ṯaqāfīyah, Bayrūt, 1986.

34) al-Labadī, Muḥammad Samīr Nağīb, Muʿğam al-Muṣṭalaḥāt al-Naḥwīyah & al-Ṣarfīyah, Mūʾassasat al-Risālah, 1980.

35) Ibn Mālik, Muḥammad Ibn ʿAbdallāh, Šarḥ Tashīl al-Fawāʾid & Takmīl al-Maqāṣid, ed. Muḥammad ʿAbdalqādir ʿAṭā, & Ṭāriq Fatḥī al-Sayyid, Dār al-Kitāb al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2009.

36) al-Mibrad, Muḥammad Ibn Yazīd, al-Muqtaḍab, ed. Muḥammad ʿAbdalḫāliq ʿAẓīmah, ʿĀlam al-Kutub, Bayrūt, N. D.

37) Ibn Manẓūr, Muḥammad Ibn Mukarram Ibn ʿalá, Lisān al-ʿArab, Dār Ṣādir, Bayrūt, 1993.

38) Ibn al-Nāẓim, Muḥammad Ibn Muḥammad Ibn Mālik, Šarḥ Ibn al-Nāẓim ʿalá ʾAlfīyat, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Miṣr, 2000.

39) Ibn Hišām, ʿAbdallāh Ibn Yūsuf Ibn ʾAḥmad, ʾAwḍaḥ al-Masālik ʾilá ʾAlfīyat Ibn Mālik, ed. al-Šayḫ Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbdalḥamīd, al-Maktabah al-Fayṣalīyah, Makkah al-Mukarramah, N. D.

40) Ibn Hišām, ʿAbdallāh Ibn Yūsuf Ibn ʾAḥmad, Muġnī al-Labīb ʿan Kutub al-ʾAʿārīb, ed. Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbdalḥamīd, Maṭbaʿat al-Madanī al-Qāhirah, N. D.

41) Ibn Yaʿīš, Yaʿīš Ibn ʿAlī, Šarḥ al-Mufaṣṣal, ʿĀlam al-Kutub, Bayrūt, N. D.